جامعة الدول العربية
منظمة العمل العربية
ARAB LABOR ORGANIZATION
1965

الدورة الثانية والخمسون

مؤتمر العمل العربي 52

جمهورية مصر العربية | 13 - 20 سبتمبر / أيلول 2026

البند الأول

تقرير المدير العام لمكتب العمل العربي

القسم الثاني
تقرير عن نشاطات وإنجازات
منظمة العمل العربية خلال عام 2025

ملاحق القسم الثاني

- الملحق رقم (1) : تقرير عن نتائج أعمال الدورة (45) للجنة الحريات النقابية (أبريل / نيسان 2026).
- الملحق رقم (2) : تقرير عن نتائج أعمال الدورة (24) للجنة شئون عمل المرأة العربية (الكويت، 7 ديسمبر / كانون الأول 2025).
- الملحق رقم (3) : تقرير حول مرئيات منظمة العمل العربية في تنفيذ الرؤية العربية 2045.

جامعة الدول العربية
منظمة العمل العربية
ARAB LABOR ORGANIZATION
1965

الدورة الثانية والخمسون
مؤتمر العمل العربي
52

جمهورية مصر العربية | 13 - 20 سبتمبر / أيلول 2026

البند الأول

تقرير المدير العام لمكتب العمل العربي

القسم الثاني
تقرير عن نشاطات وإنجازات
منظمة العمل العربية خلال عام 2025

ملاحق القسم الثاني

- الملحق رقم (1) : تقرير عن نتائج أعمال الدورة (45) للجنة الحريات النقابية (أبريل / نيسان 2026).

تقديـــــــم

أولاً : تنفيذاً للمادة الخامســـة من نظام لجنة الحريات النقابية ، وبناء على الدعوة الموجهة من المدير العـــــام لمنظمة العمـــــل العـــربية ، عقـدت اللجنة دورتها الخامسة والاربعون يـــــــوم الجمعة الموافق 3 ابريل/ نيسان 2026 القاهرة / جمهورية مصر العربية

ثانيـاً : عمـلاً بأحكـــــام المـادة الأولـــى مـن نظـــام عمـــــل اللجنـــــة، شـــــارك فـي أعمـــال اللجنة (**حضوريا وعبر تقنية زووم**) **كل من :**

- **السيد / علي حسين صالح الشاوي (جمهورية العراق / حكومات) زووم**
- **السيد / حمد علي المري (دولة قطر / أصحاب الأعمال) زووم**
- **المهندسة / إيمان الجعفري (المملكة الاردنية الهاشمية / حكومات) زووم**
- **السيد / محمدو ولد سيدي (موريتانيا / أصحاب الأعمال) زووم**
- **الدكتور / سر الختم الأمين (جمهورية السودان / عمال) حضورياً**
- **السيد / محمود سالم الحياري (المملكة الاردنية الهاشمية) حضوريا**
- **السيد / ناصر فلاح العازمي (دولة الكويت / عمال) زووم**
- **السيد / حسن فقية (الجمهورية اللبنانية) حضوريا**

وقد تعذر عن الحضور :

- **السيد / حفيظ حفيظ (الجمهورية التونسية / عمال)**

ثالثا : تضمن جدول أعمال الدورة الخامسة والاربعون للجنة ما يلي :

1- انتخاب هيئة مكتب لجنة الحريات النقابية .

2- متابعة تنفيذ توصيات الدورة (44) للجنة الحريات النقابية

3- المساهمة في تعزيز الحقوق والحريات النقابية في الوطن العربي.

رابعا: نظرت اللجنة في الموضوعات المدرجة على جدول أعمالها وتوصلت بشأنها إلى التوصيات المبينة في التقرير المرفق .

خامســـا : عرض مكتب العمل العربي تقرير لجنة الحريات النقابية ، على مجلس الإدارة في دورته العادية الرابعة بعد المائة (القاهرة ، 4 – 5 ابريل / نيســـان 2026) ، **وقد اتخذ المجلس بشأنه القرار التالي:-**

1- أخذ العلم بتقرير لجنة الحريات النقابية في دورتها الخامسة والأربعين .

2- إحالة تقرير اللجنة إلى الدورة (52) لمؤتمر العمل العربي ، مع التوصية بالمصادقة عليه.

سادساً : الأمر معروض على المؤتمر العام الموقر للتفضل بالنظر والتوجيه بما يراه مناسباً .

فايز على المطيري

المدير العام

**** مرفق تقرير لجنة الحريات النقابية الدورة (45)**

تقرير

لجنة الحريات النقابية

في دورتها الخامسة والأربعين

(القاهرة ، 3 أبريل / نيسان 2026)

تقـــــديم

أولاً : تنفيذاً للمادة الخامسة من نظام لجنة الحريات النقابية ، وبناء على الدعوة الموجهة من المدير العام لمكتب العمل العربي ، عقدت اللجنة دورتها الخامسة والأربعين يوم الجمعة الموافق 3 أبريل / نيسان 2026 بمدينة القاهرة - جمهورية مصر العربية.

ثانياً : عملاً بأحكام المادة الأولى من نظام عمل اللجنة، شارك في أعمال اللجنة (**حضوريا وعبر تقنية زووم**) **كل من :**

- **السيد / علي حسين صالح الشاوي (جمهورية العراق / حكومات) زووم**
- **السيد / حمد علي المري (دولة قطر / أصحاب الأعمال) زووم**
- **المهندسة / إيمان الجعفري (المملكة الاردنية الهاشمية / حكومات) زووم**
- **السيد / محمدو ولد سيدي (موريتانيا / أصحاب الأعمال) زووم**
- **الدكتور / سر الختم الأمين (جمهورية السودان / عمال) حضورياً**
- **السيد / محمود سالم الحياري (المملكة الاردنية الهاشمية) حضوريا**
- **السيد / ناصر فلاح العازمي (دولة الكويت / عمال) زووم**
- **السيد / حسن فقية (الجمهورية اللبنانية) حضوريا**

وقد تعذر عن الحضور :-

- **السيد / حفيظ حفيظ (الجمهورية التونسية / عمال)**

ثالثاً : تضمن جدول أعمال الدورة الخامسة والأربعون للجنة ما يلي:

1- انتخاب هيئة مكتب لجنة الحريات النقابية .

2- متابعة تنفيذ توصيات الدورة (44) للجنة الحريات النقابية

3- المساهمة في تعزيز الحقوق والحريات النقابية في الوطن العربي.

رابعاً: افتتح سعادة الاستاذ فايز علي المطيري، المدير العام لمنظمة العمل العربية، أعمال اللجنة بكلمة ترحيبية خاطب فيها أعضاء اللجنة في تشكيلها الجديد، متمنيًا لهم التوفيق في أداء مهامهم وتحقيق الأهداف المرجوة من أعمال اللجنة.

وأكد سعادته حرص منظمة العمل العربية على مواصلة دعمها للحركة العمالية في كافة الدول العربية، انطلاقًا من إيمانها بدورها المحوري في تعزيز و استقرار علاقات العمل وتحقيق التوازن بين أطراف الإنتاج، بما ينعكس إيجابًا على تحسين شروط العمل ورفع مستواه.

كما نوه كذلك على أهمية ترسيخ ثقافة الحوار الاجتماعي باعتباره أداة أساسية لبناء بيئة عمل مستقرة ومنتجة، تسهم في تحقيق التنمية الشاملة بأبعادها الاقتصادية والاجتماعية، وتدعم مبادئ العدالة والمساواة، وتعزز السلم والاستقرار في المجتمعات العربية.

خامساً : استأنفت اللجنة أعمالها حيث تم انتخاب هيئة مكتبها على النحو التالي :

- **السيد / ناصر فلاح العازمي (دولة الكويت / عمال) رئيساً**
- **السيد / محمدو ولد سيدي (موريتانيا / أصحاب الأعمال) نائب الرئيس**
- **السيد / حسن فقية (الجمهورية اللبنانية) مقرراً**

سادساً : مثل منظمة العمل العربية في أعمال اللجنة كل من:

- **الأستاذ / إسلام سناء مدير إدارة الحماية الاجتماعية.**
- **الأستاذة / دينا سعيد رئيسة وحدة المرأة والطفل وذوي الاحتياجات الخاصة**
- **الأستاذ / معتز عزت ديوان المدير العام**
- **المهندس / مصطفى عمر رئيس وحدة الطباعة.**

سابعاً : سير أعمال اللجنة :

باشرت اللجنة أعمالها وفقًا لنظام عملها المعتمد، وفي إطار الأحكام الواردة في الميثاق العربي للعمل ودستور منظمة العمل العربية، فضلًا عن الاتفاقيات والمواثيق العربية والدولية ذات الصلة بالحقوق والحريات النقابية. كما استندت في مناقشاتها إلى المبادئ الراسخة التي أرساها المسار التاريخي للحركة العمالية في الوطن العربي.

ثامناً : وفي ضوء المناقشات والحوار البنّاء الذي ساد أعمال اللجنة خلال دورتها الخامسة والأربعين، خلصت اللجنة إلى التوصيات التالية :

1. التأكيد على وحدة الحركة النقابية العربية وأهمية العمل على تعزيز التنسيق بين منظماتها، والحفاظ على تماسك العمل النقابي وصون استقلاليته لمواجهه الازمات والتحديات الراهنة .
2. دعوة الدول العربية الاعضاء الى مراجعة شاملة لتشريعات العمل النقابي بما يضمن ملائمتها لأنماط الجديدة للعمل وفقا لأحكام الاتفاقية العربية رقم (20) لسنة 2024، بشأن الأنماط الجديدة للعمل وبما يعزز الحريات النقابية ويحسن ظروف وشروط العمل.
3. دعوة الدول العربية التي لم تصدّق بعد إلى الإسراع في التصديق على الاتفاقية العربية رقم (8) لسنة 1977، بشأن الحقوق والحريات النقابية والاتفاقية العربية رقم (11) لسنة 1979، بشأن المفاوضة الجماعية.
4. التأكيد على أهمية التزام الحكومات بالتشاور والتنسيق مع نقابات العمال ومنظمات أصحاب الأعمال عند إعداد التقارير المرفوعة إلى لجنة الخبراء القانونيين بمنظمة العمل العربية.
5. تعزيز مشاركة الشباب في العمل النقابي من خلال تبني سياسات وآليات مرنة تشجع انخراطهم وتدعم أدوارهم القيادية، بما يضمن استدامة العمل النقابي وتجديده.
6. رفع كفاءة وبناء قدرات وصقل مهارات المرأة النقابية وتوعيتها بقوانين العمل والأنظمة الداخلية للنقابات والاتفاقيات العربية والدولية والمفاوضات الجماعية، لإتاحة الفرصة لمشاركة المرأة في مواقع صنع القرار في النقابات.
7. تكثيف برامج التدريب وبناء القدرات النقابية، وعقد دورات نقابية عمالية للقيادات النقابية تركز على المهارات النقابية والتفاوضية والرقمنة خاصة في مجالات المفاوضة الجماعية، والحوار الاجتماعي، واستخدام التكنولوجيا الحديثة، مع إعداد كوادر تدريبية متخصصة في هذا الشأن .
8. العمل على ترسيخ مأسسة الحوار الاجتماعي كألية دائمة لحل النزاعات العمالية، بما يسهم في مواجهة التحديات الاقتصادية والاجتماعية الراهنة، مع تعزيز دور الإعلام النقابي لمواكبة التطورات الراهنة .
9. دعوة منظمة العمل العربية إلى الاستمرار في تكثيف أنشطتها في مجالات التغير المناخي والاقتصاد الأزرق والاقتصاد الاخضر والحوار الاجتماعي والحقوق والحريات النقابية، وتعزيز الوعي بأهمية العمل النقابي ونشر الثقافة النقابية بين العمال في مجال معايير العمل العربية والدولية .

10. إدانة الاعتداءات الإيرانية الغاشمة على دولنا العربية، وما صاحبها من استهداف مباشر للبنية التحتية والمنشـــآت الحيوية والمرافق المدنية والمطارات، بما يمثل عدوانا ســـافر على ســـيادة الدول وتهديدا لأمنها واســـتهدافا لســـكانها المدنيين فضـــلاً عما خلفته من دمار واســـع وخســـائر بشرية وأضرار مادية.
11. إستنكار العدوان الغاشم لسلطات الاحتلال الإسرائيلية على جنوب لبنان والجولان السوري المحتل وما ترتب عليه من انتهاكات جســـيمة تمثلت في اســـتهداف المدنيين وســـقوط ضـــحايا أبرياء، فضلاً عن الدمار الواسع في المنشأت الحيوية والبنية التحتية، بما يقوض مقومات الحياة الأساسية ويهدد الاستقرار الإجتماعي والاقتصادي.
12. إدانة الإنتهاكات المتكررة للحقوق والحريات النقابية للعمال في دولة فلسطين من قبل سلطات الاحتلال الاســـرائيلي ومطالبة منظمة العمل الدولية تكثيف جهودها من اجل وقف اعتداءات وممارسات سلطات الاحتلال بحق عمال وشعب فلسطين.
13. توصـــى لجنة الحريات النقابية تأجيل إنعقاد مؤتمر العمل العربي الدورة (52) لمنظمة العمل العربية، وتفويض المدير العام بتحديد موعده لاحقا ليعقد في ظل ظروف ملائمة.
14. الاشـادة بجهود منظمة العمل العربية في تعزيزالحوار الاجتماعي وترسيخ الحقوق والحريات النقابية في الوطن العربي والحفاظ على مكتســـبات الطبقة العاملة في ظل الظروف والازمات التي تمر بها المنطقة العربية.

مقرر اللجنة	**رئيس اللجنة**
السيد / حسن فقيه	**السيد / ناصر فلاح العازمي**
(الجمهورية اللبنانية)	**(دولة الكويت / عمال)**

دينا
م.م.ع

جامعة الدول العربية
منظمة العمل العربية
ARAB LABOR ORGANIZATION
1965

الدورة الثانية والخمسون

مؤتمر العمل العربي 52

جمهورية مصر العربية | 13 - 20 سبتمبر / أيلول 2026

البند الأول

تقرير المدير العام لمكتب العمل العربي

القسم الثاني
تقرير عن نشاطات وإنجازات
منظمة العمل العربية خلال عام 2025

ملاحق القسم الثاني

- الملحق رقم (2) : تقرير عن نتائج أعمال الدورة (24) للجنة شئون عمل المرأة العربية (الكويت ، 7 ديسمبر / كانون الأول 2025) .

تقديـــــم

أولا : تنفيذا لأحكام المادة السادسة من النظام الأساسي للجنة شئون عمل المرأة العربية ، وبناءً على دعوة من المدير العام لمنظمة العمل العربية ، عُقد اجتماع لجنة شـئون عمل المرأة العربية في دورتها الرابعة والعشـرين يوم الأحد الموافق 7 ديسـمبر / كانون الأول 2025 في الكويت – دولة الكويت،.

ثانيا: قام مكتب العمل العربي بإعداد وثيقة للبنود المعروضة على جدول أعمال إجتماع اللجنة من بينها:

- **البند الأول:** تشـكيل الأمانة العامة للجنة شـؤون عمل المراة العربية (2025 - 2027).
- **البند الثاني:** تمكين المرأة في اقتصـــاديات الطاقة والتحول الأخضـــر " من التحديات إلى القيادة المستدامة ".
- **البند الثالث:** مشروع خطة عمل لجنة شؤون عمل المرأة العربية لعام 2026.

ثالثاً : نظرت اللجنة في الموضوعات المدرجة على جدول أعمالها وبعد مناقشات مستفيضة وتبادل الآراء توصلت بشأنها إلى التوصيات المبينة في التقرير (مرفق) .

رابعاً : عرض مكتب العمل العربي تقرير لجنة شـــئون عمل المرأة العربية على مجلس الإدارة في دورته الرابعة بعد المائة (القاهرة ،4 – 5 ابريل / نيسـان 2026) ، **وقد اتخذ المجلس بشـأنه القرار التالي:**

1. **أخذ العلم بتقرير لجنة شئون عمل المرأة العربية في دورتها الرابعة والعشرين .**
2. **إحالة تقرير اللجنة إلى الدورة (52) لمؤتمر العمل العربي ، مع التوصـــية بالمصـــادقة عليه.**

خامساً : الأمر معروض على المؤتمر العام الموقر للتفضل بالنظر والتوجيه بما يراه مناسباً.

فايز علي المطيري

المدير العام

التقرير الختامي

لاجتماع لجنة شؤون عمل المرأة

العربية

الدورة الرابعة والعشرين

(الكويت / دولة الكويت، 7 ديسمبر/ كانون الأول 2025)

تقـــديم

بدعوة من **معالي الســيد / فايز علـــــي المطيـــــري** - المدير العام لمنظمة العمل العربية، وباحتضـــان كريم من دولة الكويت، عقدت **لجنة شـــؤون عمل المرأة العربية دورتها الرابعة والعشـــرين،** يوم الاحد الموافق 7 ديســـمبر / كانون الأول 2025 الكويت – دولة الكويت **وذلك بحضور كل من :**

- **عن فريق الحكومات:**
  - السيدة / عواطف عبدالله أبودربالة - دولة ليبيا
  - السيدة / خديجة الطويل - المملكة المغربية
- **عن فريق أصحاب الأعمال:**
  - السيدة / عائشة محمد الجاسم - دولة الأمارات العربية المتحدة
  - السيدة / ابتسام بنت فهد السعيد - المملكة العربية السعودية
  - الدكتورة / ريهام عادل - جمهورية مصر العربية
  - السيدة / نرجس لوباريس - المملكة المغربية
- **عن فريق العمال:**
  - السيدة / سناء شكيب - الجمهورية السورية
  - السيدة / رولا عز - دولة فلسطين
  - الدكتورة / سناء العصفور - دولة الكويت
  - النائب / عايدة محي الدين - جمهورية مصر العربية
  - السيدة / خديجة ماء العينين - المملكة المغربية

- **عضوات من اختيار المدير العام:**

- الدكتورة / منار محمود ممدوح - المملكة الأردنية الهاشمية
- الدكتورة / حصة الخيال - دولة الأمارات العربية المتحدة
- السيدة / باتريسيا جوزي هاشم - الجمهورية اللبنانية
- النائب / سولاف درويش - جمهورية مصر العربية

بدأ اجتماع اللجنة في تمام الساعة التاسعة صباحاً بالجلسة الإجرائية، بمناقشة البند الأول من جدول الأعمال بشأن تشكيل الأمانة العامة للجنة شؤون عمل المرأة العربية للفترة من (2025 - 2027)، حيث تم التشكيل **على النحو التالي :**

- الدكتورة / سناء العصفور - الأمينة العامة
- السيدة / عواطف عبدالله أبودربالة - أمين عام مساعد/ حكومات
- السيدة / عائشة محمد الجاسم - أمين عام مساعد / أصحاب أعمال
- السيدة / خديجة طويل - عضو الأمانة العامة / حكومات
- السيدة / ابتسام السعيد - عضو الأمانة العامة / أصحاب أعمال
- السيدة / سناء شكيب واكد - عضو الأمانة العامة / عمال

الافتتاح

بدعوة من معالي الأستاذ فايز علي المطـــــيري، المدير العام لمنظمة العمل العربية، عُقدت الدورة الرابعة والعشـرين للجنة شـؤون عمل المرأة العربية، وذلك يوم الأحد الموافق 7 ديسـمبر/ كانون الأول 2025 في دولة الكويت، بحضـور المهندس صـباح عيد العقاب، رئيس الاتحاد العام لعمال الكويت، والسـيدة بتلة محمد العجـــمي، مدير إدارة اسـتراتيجيات وتطوير العمل في الهيئة العامة للقوى العاملة، وبمشـــاركة عضـــوات اللجنة الممثِّلات لأطراف الإنتاج الثلاثة من الدول العربية، اللواتي تم انتخابهن في الدورة الحادية والخمسين لمؤتمر العمل العربي.

وفي الجلسـة الافتتاحية ألقى معالي الأسـتاذ فايز علي المـــطيري، المدير العام لمنظمة العمل العربية، كلمة أعرب في بدايتها عن تشـرّفه بأن تُعقَد الدورة الرابعة والعشـرون للجنة شـؤون عمل المرأة العربية في بلده الحبيب الكويت، الـــتي طالما كانت رائدةً في دعم المرأة وتمكينها، وإتاحة الفرصة لها لتكون شريكاً كاملاً في بناء الوطن في كلّ القطاعات الإنتاجية.

وهنّأ معاليه عضـوات اللجنة على نيلهم ثقة المؤتمر العام في دورته الحادية والخمسـين، وخصّ بالتهنئة الأخت الدكتورة ســناء العصـــفور، الأمينة العامة للجنة، وباقي عضـــوات الأمانة العامة ممثلاتِ أطراف الإنتاج الثلاث، على اختيارهن من قبل عضـوات اللجنة، سـائلً الله أن يوفقهن في مهام عملهن، وأن تكون مساهماتهن خلال السنتين القادمتين علامة فارقة في مسيرة هذه اللجنة".

وتوقّف معاليه عند تجربة دولة الكويت في مجال تمكين المرأة، موضـــحاً نسـبة تمثّل المرأة الكويتية الـــتي تبلغ اليوم 58% من إجمالي القوى العاملة الوطنية، موضحاً ارتفاع مساهمتها في المناصـب القيادية في الحكومة والقطاعين العام والخاص، و نسـبة السـيدات التي تقود الشـركات الناشئة والتي تبلغ 41%.

وثمّن معاليه اختيار عضـوات اللجنة لموضـوع: "تمكين المرأة في اقتصـاديات الطاقة والتحوّل الأخضر"، مؤكداً أن الاقتصاد الأخضر بات هدفاً استراتيجياً للدول العربية، لأنه يستجيب لتحديات بيئية ومناخية، ويفتح في الوقت نفســه آفاقاً جديدة للنمو وتوفير فرص عمل نوعية أمام الشـــباب والشـابات في الوظائف الخضـراء. وأشـار إلى أن الاسـتفادة الكاملة من هذه الفرص تظل مرتبطة بواقع مشاركة المرأة العربية في سوق العمل، مضيفاً أنه بالرغم من التحسّن الملحوظ في مستويات تعليم الفتيات وتدريبهن، ما زالت مشـــاركة المرأة العربية في ســـوق العمل من أدنى المعدلات في

العالم. وأن تمكين المرأة اقتصـــادياً يعدّ أســـاســـاً لتحقيق المواءمة بين النمو الاقتصـــادي والعدالة الاجتماعية.

كما توجه معالى المدير العام بتحية تقدير للمرأة العاملة الفلسـطينية والنسـاء العاملات في الدول العربية المتأثرة بالنزاعات، مؤكداً أنهنّ يتحملن أعباء الـــنزوح واللجوء وفقدان المعيل، ويثبتن في كل مرة أن المرأة العربية تتحول، في أوقات الأزمات، إلى خط الدفاع الأول عن الأسـرة والمجتمع. وأن هذه النماذج يجب أن تكون حاضـــرة في أذهاننا لتمنحنا العزيمة لبناء مســـتقبل أكثر إنصـــافاً وعدالة للمرأة العاملة العربية.

وأكد في ختام كلمته على ثقته التامة بأن عضـوات اللجنة يمثلن صـوتُ المرأة العاملة العربية في هذه اللجنة، وقادراتٌ على صـنع انطلاقة جديدة تضـع تمكين المرأة في صـميم سـياسـات التشـغيل والتحوّل الأخضر".

من جانبه، رحّب المهندس صـباح عيد العقاب، رئيس الاتحاد العام لعمال الكويت بالمشـاركات في الاجتمـاع، مثمّنـاً الـدور الريـادي الـذي تؤديـه المرأة العـاملـة العربيـة في مختلف الميـادين، ومسـاهمتها الفاعلة في بناء الأوطان وتعزيز اسـتقرار المجتمعات. وتقدّم بالشـكر والتقدير لمنظمة العمل العربية، وعلى رأسها معالي الأستاذ فايز علي المـــطيري، لما يبذلونه من جهود مخلصة في خدمة قضـايا العمل والعمال، مهنئاً الدكتورة سناء العصـفور بانتخابها أمينةً عامة للجنة، ومتمنياً لها التوفيق في مهامها المقبلة. وأشـــاد بالدور المهم الذي تقوم به لجنة المرأة العاملة في الاتحاد العام لعمال الكويت، بوصـــفها نموذجاً للعمل النقابي المســـؤول الهادف إلى تحقيق العدالة والمســـاواة، وتعزيز تمكين المرأة في مواقع القرار والمناصـــب القيادية التي باتت تشـــغلها بجدارة في مختلف وزارات وهيئات ومؤسسات الدولة.

كما ألقت السـيدة بتلة محمد العجـــمي كلمةً نيابة عن السـيدة المهندسـة رباب عبدالله العصـيمي المدير العام للهيئة العامة للقوى العاملة بالتكليف أكدت فيها أن اجتماع لجنة شـــؤون عمل المرأة العربية يشـكل منصـةً مهمة لبحث قضـايا المرأة العاملة في الدول العربية وتعزيز دورها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، في ظل المتـغيرات السريعة في سوق العمل والتحديات الـتي تواجه النساء في مختلف القطاعات. وأشادت بالدور الريادي للمرأة الكويتية في مسيرة التنمية الوطنية، وما حققته من حضـــور في مواقع القيادة، انعكاســـاً لالـــــتزام الدولة بتمكين المرأة ودعم مشـــاركتها. وتطرقت العجـمي إلى حرص الهيئة العامة للقوى العاملة على تكريس مبدأ المساواة وعدم التمـييز كما ورد في قانون العمل الكويتي رقم 6 لسنة 2010، والذي أكد المساواة بين الجنسين في الحقوق

والواجبات، وحماية المرأة العاملة في مجالات الأمومة وساعات العمل وعدم جواز الفصل بسبب الحمل، مع ضمان تكافؤ الفرص. كما أشارت إلى جهود الهيئة في تعزيز دور المرأة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاقتصاد الرقمي، من خلال مبادرات تدريبية تستهدف الكوادر النسائية بالتعاون مع القطاع الخاص والمؤسسات الأكاديمية. وأكدت العجمي على التعاون المستمر والمثمر بين الهيئة العامة للقوى العاملة والاتحاد العام لعمال الكويت في دعم قضايا المرأة وتعزيز حقوقها، مثمنةً جهود منظمة العمل العربية بقيادة معالي الأستاذ فايز علي المطيري في دعم قضايا المرأة العاملة العربية وتعزيز مكانتها في سوق العمل الإقليمي والدولي، متقدمة بالتهنئة إلى الدكتورة سناء العصفور على انتخابها أمينةً عامة للجنة.

من جهتها، رحبت الدكتورة سناء العصفور الأمينة العامة للجنة شؤون عمل المرأة العربية – رئيس لجنة المرأة بالاتحاد العام لعمال الكويت، بعضوات لجنة شؤون عمل المرأة العربية على أرض دولة الكويت، متمنيةً لهن إقامة طيبة ومشاركة مثمرة، ومعربة عن اعتزازها بالثقة التي أولتها لها عضوات اللجنة، متمنياً من الله أن يوفق الجميع لما فيه خير المرأة العربية، وأن يتم تحقق خطوات ملموسة في دعم حضورها ومكانتها في سوق العمل وفي الحياة العامة. كما أشارت إلى حجم التحديات التي تواجه المرأة العربية، مؤكدة على العزيمة والإرادة والقدرة على تجاوزها، من خلال العمل المشترك، وتبادل التجارب، وتعزيز دور المرأة في صنع القرار الاقتصادي والاجتماعي. وتقدّمت العصفور بالشكر إلى منظمة العمل العربية، وعلى رأسها معالي الأستاذ فايز علي المطيري، على دعمه الدائم لقضايا المرأة العربية.

سير أعمال الاجتماع

بعد إطلاع اللجنة على مشـــروع جدول الأعمال، وبعد المصـــادقة عليه، اســـتكملت اللجنة مناقشة بنود جدول الأعمال.

البند الأول: تشـــكيل الأمانـــة العامـــة للجنـــة شـــؤون عمـــل المـــرأة العربيـــة (2025 – 2027)

*** * ***

البند الثاني: تمكين المرأة في اقتصاديات الطاقة والتحول الأخضر " من التحديات إلى القيادة المستدامة"

*** * ***

البند الثالث: مشـــروع خطـــة عمـــل لجنـــة شـــؤون عمـــل المـــرأة العربيـــة لعـــام 2026

*** * ***

وبعد مناقشات مستفيضة لبنود جدول أعمال اللجنة وتبادل الآراء توصلت اللجنة إلى إقرار التوصيات التالية:

البند الاول

تشكيل الأمانة العامة للجنة شؤون عمل المرأة العربية

(2025 – 2027)

- استناداً لأحكام المادة الرابعة من النظام الأساسي للجنة شئون عمل المرأة العربية والخاصة بتشكيل الأمانة العامة واختصاصها، والتي تنص **على مايلى :**

تشكل الأمانة العامة للجنة على النحو التالى :

- أمينة عامة
- أمينتين عامتين مساعدتين
- ثلاث عضوات
- مقررة للأمانة العامة

- عن أحد الفرق الثلاث
- عن الفريقين الآخرين
- يمثلن الفرق الثلاث
- يختارها المدير العام

توصي اللجنة : -

بتشكيل الأمانة العامة للجنة للفترة من 2025 – 2027 على النحو التالي:

- الدكتورة / سناء العصفور - الأمينة العامة
- السيدة / عواطف عبدالله أبودربالة - أمين عام مساعد/ حكومات
- السيدة / عائشة محمد الجاسم - أمين عام مساعد / أصحاب أعمال
- السيدة / خديجة طويل - عضو الأمانة العامة / حكومات
- السيدة / ابتسام السعيد - عضو الأمانة العامة / أصحاب أعمال
- السيدة / سناء شكيب واكد - عضو الأمانة العامة / عمال
- السيدة / سميرة محمد دخيل - مقرر للأمانة العامة

البند الثاني

تمكين المرأة في اقتصاديات الطاقة والتحول الأخضر

" من التحديات إلى القيادة المستدامة"

بناء على:

- أهمية استعراض مساهمة المرأة في الحلول البيئية المستدامة ومجالات الطاقة المتجددة.
- ضرورة التعرف على التحديات الـتي تعيق مشاركة المرأة في الاقتصاد الأخـضر، واقـتراح سبل معالجتها.
- إبراز الفرص المتاحة لتعزيز الابتكار النسائي في مجالات الاقتصاد الأخضر.
- وفي ضوء العرض الموسع الذي قدمه كلٌّ من الدكتور الهواري بلحسن الخبـــير الاقتصادي في أسـواق العمل، والدكتورة غادة الفايز الخـــبير الاقتصـادي في سـياسـات التشـغيل حول الفرص والتحديات في هذا المجال.
- وفي ضوء المناقشات والتعرف على أهم الإنجازات وتبادل التجارب والاستراتيجيات الـــتي تم تطبيقها في مختلف البلدان العربية لتمكين المرأة العربية في مجالات اقتصاديات الطاقة.

توصي اللجنة بـ : -

- ضـــرورة تمكين المرأة من خلال تدريبها وتكوينها ودعم الريادة النســـوية في مجالات الطاقة الخضراء.
- اتاحة الفرصـة للنسـاء في المشـاريع الخضـراء من خلال اتخاذ قرارات تشـريعية تمكينية للمرأة، وضـــرورة وجود حصـــة للنســـاء في قيادة المشـــاريع الخضـــراء، مما يعزز الإنتاجية والقيمة المضافة في اقتصاد المجتمع.
- إلغاء كل القيود التشـريعية والإدارية وإزالة القيود القانونية الـــــتي تعيق مشـاركة المرأة في القطاعات الخضراء كإلغاء أشكال التمييز الإداري ضد المرأة.
- تعزيز التعليم والتدريب المـــــهني للنســاء في المجالات البيئية: ضـرورة تقديم برامج تعليمية وتدريبية مخصـــصـــة للنســـاء في المجالات البيئية والتكنولوجية، مثل الطاقة المتجددة، إدارة الموارد الطبيعية، وإعادة التدوير. يجب أن تتضـــمن هذه الـــــبرامج تطوير المهارات الفنية والإدارية الـتي تسهم في تمكين النساء من المشاركة الفعالة في الابتكار البيئي .
- توفير أكاديميات خضـراء نسـائية متخصـصـة حكومية وخاصـة بشـهادات مـــــعترف بها إقليميا ودوليا مع توفير نفقات التدريب الكامل وعقد شراكات مع المؤسسات العالمية.
- توفير الدعم المالي للمشروعات النسائية في الاقتصـاد الأخضـر: من المهم تخصـيص تمويلات ومنح لدعم المشاريع النسائية في المجالات البيئية المستدامة. مع تشجيع المؤسسات المالية على تقديم قروض ميسرة وبدون فوائد لتمويل المبادرات النسائية في قطاع الاقتصاد الأخضر، وذلك لضمان تمكين النساء من تحقيق أفكارهن المبتكرة وتحويلها إلى مشاريع ناجحة.
- تقديم حوافز ضريبية شاملة للمشروعات النسائية في الاقتصاد الأخضر عن طريق إعفاء كامل من ضريبة الأرباح لمدة 5 سنوات، إضافة الى إعفاء من ضريبة القيمة المضافة على المنتجات الخضـراء وخصـم ضـريبي 50% للموظفين النسـاء في المناصـب القيادية، إضـافة الى دعم تكاليف التأسيس، والترخيص والبحث والتطوير.
- تعزيز الشراكات بين المرأة والمؤسسات البيئية: يجب تشجيع الشراكات بين النساء والمؤسسات البيئية، سواء كانت حكومية أو غـير حكومية، بهدف توفير الدعم التـقني والمالي، مما يسهم في تبادل المعرفة والخـبرات بين النساء في المجال الـبيئي والمختصين في المؤسسات البيئية، مما يعزز من قدرة المرأة على تطبيق حلول بيئية مبتكرة.

- تحـــفيز السياسات الداعمة للمرأة في الاقتصاد الأخضر: العمل على تبـــني سياسات فعالة تدعم مشاركة المرأة في الاقتصاد الأخضر، مثل توفير حوافز ضريبية للمشاريع النسائية الخضراء، وتطوير بيئات عمل داعمة تشـــجع على مشـــاركة المرأة في القطاعات البيئية، على أن تكون السياسات العامة شاملة وتستند إلى مبادئ المساواة بين الجنسين، مع التركـــيز على توفير الفرص المتساوية للنساء في هذا القطاع.

- ســياســات عمل مرنة وداعمة للنســاء، من خلال إجازات أمومة وأبوة معادلة (6 أشــهر لكلا الوالدين)، وتوفير خيار العمل عن بُعد أو بدوام جزئي مع حضـــانات أطفال في مقرات العمل، وتعزيز ذلك باستشارات أسرية وتربوية.

- رفع الوعي العام حول دور المرأة في الاقتصــاد الأخضــر: يجب إطلاق حمالات لرفع الوعي بأهمية دور المرأة في الاقتصاد الأخضر. من خلال تسليط الضوء على النجاحات الــتي حققتها النساء في هذا المجال، وتشجيع المزيد من النساء على الانخراط في المشاريع البيئية المستدامة. والعمل على كسـر الصـور النمطية حول القدرات التقنية للنسـاء من خلال الاسـتعانة بمحتوى متعدد الوسائط (إعلام، مدارس، سوشيال ميديا) وبرامج يومية على المنصات الرقمية.

- تقديم منصــات للنســاء لعرض ابتكاراتهن البيئية: إنشــاء منصــات ودورات تدريبية ومســابقات لعرض ابتكارات النساء في مجال الاقتصاد الأخضر. وذلك بتسليط الضوء على الحلول البيئية الـتي تقدمها النساء، وتوفير فرص التعاون والشراكة مع المؤسسات البيئية المختلفة .

- انشاء مجالس وجمعيات مهنية رسمية للنساء مثل مجالس وطنية لرائدات الأعمال في الاقتصاد الأخضـــر ومنتديات عربية دورية لتبادل التجارب وبرامج توأمة بين المشـــاريع الناشـــئة والمؤسسات الرائدة وجلسات تدريب على المهارات الناعمة.

- تشـــجيع الابتكار في مجالات الطاقة المتجددة والتكنولوجيا الخضـــراء: ينبغي دعم النســـاء المبدعات في مجال الابتكار التكنولوجي البيئي، وخاصة في مجالات الطاقة المتجددة والتقنيات الخضـراء. مع وجود برامج تحفيزية وتشـجيعية تدعم النسـاء في تطوير حلول تكنولوجية تسـهم في تقليل آثار التغير المناخي وحماية البيئة .

- حاضـنات ومسـرعات أعمال خضـراء متخصـصـة للنسـاء توفر بيئات عمل متكاملة مع خدمات دعم تقنية وتســويقية مع توفير خدمات رعاية الأطفال داخل هذه الحاضـــنات، ولا بد أن تكون مدعمة ببرامج ربط مع المستثمرين.

- تحقيق المساواة بين الجنسين في قطاع العمل البيـــئي: السعي إلى تحقيق المساواة بين الجنسين في فرص العمل في القطاع البيـــئي، ومرعاه وجود تمثيل عادل للنسـاء في المناصـب القيادية وصـــنع القرار داخل المؤســســـات البيئية، مما يســـهم في تعزيز التنوع والإبداع في مواجهة التحديات البيئية .

- مراقبة وتقييم دور المرأة في الاقتصـــاد الأخضـــر: إنشـــاء آليات لقياس وتقييم دور المرأة في الاقتصـــاد الأخضـــر، من خلال تتبع المشـــاركة النســـائية في المشـــاريع البيئية والابتكارات المستدامة، تساعد هذه الآليات في تحديد الفجوات وتحسين السياسات والـــبرامج المتعلقة بتمكين المرأة في هذا القطاع .

- تدعيم التعاون الدولي في مجال الاقتصـــاد الأخضـــر: تشـــجيع التعاون بين الدول والمنظمات الدولية لتبادل الخـــبرات والدعم الفـــني للمشاريع البيئية الـــتي تقودها النساء، فضلا عن تضافر الجهود الدولية لتوفير منصـــة مشـــتركة تشـــجع النســـاء على تبادل الابتكارات والحلول البيئية المستدامة على مستوى العالم.

البند الثالث

أنشطة لجنة شؤون عمل المرأة العربية 2026

- بناء على المقترح المقدم من منظمة العمل العربية بشأن عقد المنتدى الثالث للمرأة العاملة تحت عنوان "التمكين الاقتصادي للمرأة العربية في ظل التحول الرقمي ".
- وتأكيدا على أهمية التكنولوجيا والتحول الرقمي في زيادة استدامة فرص العمل النوعية للمرأة في وظائف المستقبل.
- وفي ضوء النقاشات وتبادل الآراء حول آليات تنفيذ المنتدى

توصي اللجنة بـــــــ

- توجيه الشكر الى السيدة عائشة محمد الجاسم رئيس مجلس إدارة مجلس سيدات أعمال الفجيرة، الأمينة العامة المساعد للجنة شؤون عمل المرأة العربية، على اعلان استضافة المنتدى الثالث للمرأة العاملة تحت عنوان "التمكين الاقتصادي للمرأة العربية في ظل التحول الرقمي" ، ليتم عقده في دولة الأمارات العربية المتحدة خلال الربع الأخير من عام 2026.
- توجيه الشكر الي معالي المدير العام لمنظمة العمل العربية، على دعمه المستمر للجنة شئون عمل المرأة العربية وتسخير كافة إمكانيات المنظمة لخدمة أطراف الإنتاج الثلاثة، والتزامه التام بتنفيذ الأنشطة والبرامج التي من شأنها أن تعزز من مكانة المرأة العربية على كافة الأصعدة وفي شتي المجالات

* * *

جامعة الدول العربية
منظمة العمل العربية
ARAB LABOR ORGANIZATION
1965

الدورة الثانية والخمسون

مؤتمر العمل العربي 52

جمهورية مصر العربية | 13 - 20 سبتمبر / أيلول 2026

البند الأول

تقرير المدير العام لمكتب العمل العربي

القسم الثاني
تقرير عن نشاطات وإنجازات
منظمة العمل العربية خلال عام 2025

ملاحق القسم الثاني

- الملحق رقم (3) : تقرير حول مرئيات منظمة العمل العربية في تنفيذ الرؤية العربية 2045 .

تقديـــــــم

أولاً: صـــدر عن القمة العربية التنموية: الاقتصـــادية والاجتماعية في دورتها الخامســـة التي عقدت بتـاريخ 2025/5/17 في بغـداد – جمهوريـة العراق قرار رقم 101 والـذي نص على: **"الموافقـة على الوثيقـة النهـائيـة للرؤيـة العربيـة 2045: " تحقيق الأمـل بـالفكر والإرادة والعمل " كوثيقة اسـترشـادية لوضـع وإعداد اسـتراتيجيات وبرامج الخطط الوطنية للتنمية المستدامة في الدول العربية".**

وفي ضـوء القرار المشـار إليه، وجه معالي السـيد / أحمد أبو الغيط - الأمين العام لجامعة الدول العربية ورئيس لجنة التنســيق العليا للعمل العربي المشـــترك، بتكليف إدارة التنمية المســـتدامة والتعاون الدولي (نقطة الاتصـــال المعنية بالرؤية داخل الأمانة العامة) وإدارة المنظمات والاتحادات العربية للتنسـيق مع المنظمات العربية المتخصـصـة لطلب مرئياتها في تنفيذ الرؤية العربية 2045.

ثانياً: أرســـلت الأمانة العامة لجامعة الدول العربية بتاريخ 18 / 11 / 2025 رســـالة للمنظمات العربية المتخصصة متضمنة التالي:

- وثيقة **"الرؤية العربية 2045"** (مُرفق QR Code الوثيقة).
- مقترح لإطار تفعيل تطبيق الرؤية العربية 2045 (مُرفق).
- طلب موافاة الأمانة العامة بمخطط توضـــيحي لارتباط عمل المنظمات بالأركان الســـتة للرؤية مع تقديم المرئيات بشـــأن كيفية إشـــراك المنظمات في صـــياغة المبادرات والمشـــروعات الداعمة لأهداف الرؤية بما يتناســب مع برامج عملها ومن ثم تحويلها إلى برامج عملية قابلة للتنفيذ، تمهيداً لإدراج موضـــوع الرؤية العربية 2045 على جدول أعمال الاجتماع المقبل للجنة التنسيق العليا للعمل العربي المشترك.
- إدراج الرؤية العربية 2045 كبند دائم على جدول أعمال الجمعية العامة أو المؤتمر العام للمنظمة، بما يشمل المجالس الوزارية المتخصصة التي تتولى المنظمات أمانتها الفنية.

ثالثاً: تُعد الرؤية العربية 2045 إطاراً استراتيجياً شاملاً تم العمل عليه من قبل جامعة الدول العربية بالتنسيق والتعاون مع لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (الإسكوا)، بهدف وضـــع وإعداد اســـتراتيجيات وبرامج التنمية المســـتدامة في الدول العربية، لتحقيق التكامل الاقتصادي والاجتماعي والمؤسسي مع حلول عام 2045 من خلال **ستة أركان مترابطة** هي:

1- الأمن والأمان
2- العدل والعدالة
3- الابتكار والإبداع
4- الازدهار والتنمية المتوازنة
5- التنوع والحيوية
6- التجدد الثقافي والحضاري

وتســتهدف في جوهرها بناء مســار تنموي عربي طويل الأمد قائم على الأمن الإنســاني، والعدالة الاجتماعية، والاقتصاد المعرفي، وتكامل السياسات.

رابعاً: وجه معالي الأستاذ/ فايز علي المطيري – المدير العام لمنظمة العمل العربية الإدارات المعنية في المنظمة بالإطلاع على الوثيقة المرســـلة وإعداد وثيقة **" مرئيات منظمة العمل العربية في تنفيذ الرؤية 2045 "** والتي تضمنت **ثلاثة أقسام رئيسية هي:**

1- مواءمة اختصاصات المنظمة مع أركان الرؤية العربية 2045:

يركز القسم الأول على **تحديد المحاور الرئيسية من الرؤية التي يمكن لمنظمة العمل العربية المساهمة في تفعيلها** وهي كالتالي:

1- الأمن والأمان
2- العدل والعدالة
3- الابتكار والإبداع
4- الازدهار والتنمية المتوازنة

مع إســـهام ثانوي في ركني **التنوع والحيوية** و**التجدد الثقافي والحضـــاري** من خلال تنوع اختصاصات عمل المنظمة.

2- منهجية منظمة العمل العربية لتفعيل الرؤية العربية 2045:

يتضـــمن القســـم الثاني **تلخيصـــاً من إدارات مكتب العمل العربي لمدى اتســـاق البرامج الحاليـة والمســـتقبلية للمنظمـة مع متطلبـات تفعيل الرؤيـة العربيـة 2045**، من خلال الاعتماد على المراحل التالية:

1- الربط والتحليل

2- الاستشراف والتخطيط

3- التنفيذ والشراكات

4- المتابعة والتقييم

3-حزمة مبادرات وبرامج تقترحها منظمة العمل العربية في إطار الرؤية

يحتوي القسـم الثالث على **حزمة متكاملة من المبادرات والمشـروعات التي تقترح منظمة العمل العربية تنفيذها بشكل تشاركي بين إداراتها المعنية**، على أن تشكل هذه الحزمة الإطار التنفيذي لمساهمة المنظمة في تفعيل الرؤية ضمن اختصاصاتها، وهي كالتالي:

1- إدراج الرؤيـة العربيـة 2045 كبنـد دائم على جدول أعمـال مؤتمر العمـل العربي بعد عرضـها على مجلس الإدارة وإقرارها من المؤتمرالقادم (52).

2- مشروع تحديث وتفعيل "التصنيف العربي المعياري للمهن".

3- مقترح خطة تنفيذية للاستراتيجية العربية لريادة الأعمال.

4- حزمة فعاليات حول الذكاء الاصطناعي ومستقبل وظائف العمل.

وتتضمن وثيقة البند معلومات تفصيلية حول الثلاث أقسام المذكورة.

خامســـاً: عرض مكتب العمل العربي تقرير حول مرئيات منظمة العمل العربية في تنفيذ الرؤية العربية 2045على مجلس الإدارة في دورته الرابعة بعد المائة (القاهرة ،4 – 5 ابريل / نيسان 2026) ، **وقد اتخذ المجلس بشأنه القرار التالي:**

1- أخذ العلم بالتقرير حول مرئيات منظمة العمل العربية في تنفيذ الرؤية العربية 2045.

2- دعم وتثمين جهود مكتب العمل العربي في مرئيات تنفيذ الرؤية العربية 2045 وتحويلها إلى برامج عملية قابلة للتنفيذ.

3- الطلب من منظمة العمل العربية إعداد إطار إســـتراتيجي متكامل لعمل المنظمة للفترة القادمة يربط بين خططها التنفيذية لخطة عملها خلال العامين (2027 - 2028)، والرؤية العربية 2045، بما يعزز فرص الشـــراكات العربية، والدولية المســـتندة على مجالات التشغيل وتنمية المهارات والحماية الاجتماعية في المنطقة العربية.

4- التوصية لدى المؤتمر العام بتكليف مكتب العمل العربي بتقديم تقرير متابعة سنوي بشأن أنشـــطة وبرامج المنظمة في إطار تنفيذ الرؤية العربية 2045 للعرض على الدورات القادمة لمؤتمر العمل العربي.

سادساً : الأمر معروض على المؤتمر العام الموقر للتفضل بالنظر والتوجيه بما يراه مناسباً.

فايز علي المطيري

المدير العام

المرفقات:

- **وثيقة الأمانة العامة لجامعة الدول العربية حول " مقترح إطار لتفعيل تطبيق الرؤية العربية 2045 ".**
- **QR Code وثيقة الرؤية العربية 2045 " في طريق تحقيق الأمل بالفكر والعمل ".**

مرئيات منظمة العمل العربية في تنفيذ الرؤية العربية 2045

مقدمة

اعتمد القادة العرب "الرؤية العربية 2045: في طريق تحقيق الأمل بالفكر والإرادة والعمل" بوصفها إطارًا استراتيجيًا بعيد المدى ومرجعًا استرشاديًا للدول العربية لدعم خطط التنمية المستدامة وتعزيز التكامل العربي والإقليمي، وترتكز الرؤية العربية 2045 على **ستة أركان مترابطة**: الأمن والأمان، العدل والعدالة، الابتكار والإبداع، الازدهار والتنمية المتوازنة، التنوع والحيوية، التجدد الثقافي والحضاري وهي تستهدف، في جوهرها، بناء مسار تنموي عربي طويل الأمد قائم على الأمن الإنساني، والعدالة الاجتماعية، والاقتصاد المعرفي، وتكامل السياسات.

و انطلاقًا من دستور منظمة العمل العربية وميثاقها، ترى المنظمة أنّ مساهمتها الرئيسة في تفعيل الرؤية العربية 2045 تتمحور حول أربعة أركان أساسية من أركانها الستة، مع إسهام ثانوي في ركني التنوع والحيوية والتجدد الثقافي والحضاري، من خلال اختصاصاتها في مجالات التنمية والتشغيل، وعلاقات العمل، والحماية الاجتماعية، وتنمية الموارد البشرية، والحوار الاجتماعي، ومعايير العمل العربية، والصحة والسلامة المهنية، وتعزيز الشراكات الاقليمية والدولية والإعلام والتوثيق والمعلومات في قضايا العمل والعمال .

أولاً: مواءمة اختصاصات المنظمة مع أركان الرؤية العربية 2045

1- الأمن والأمان

تؤكد الرؤية العربية 2045 أن الأمن والأمان يشكّلان المدخل الأول لأي نهضة مستقبلية في المنطقة، وأن الأمن بمفهومه الشامل يتجاوز البعد التقليدي ليشمل الأمن الاجتماعي والاقتصادي والبيئي ،و تسهم منظمة العمل العربية بهذا الركن في ترسيخ الأمن والأمان عبر:

- **تعزيز أمن الإنسان من خلال العمل اللائق** من خلال ربط سياسات التشغيل بسياسات الحد من الفقر والبطالة، ولا سيما بين الشباب والنساء والفئات الهشة.
- **ترسيخ ثقافة السلامة والصحة المهنية وضمان بيئة عمل صحية كجزء من منظومة الأمن المجتمعي** من خلال دعم تطوير التشريعات والنظم الوطنية التي تضمن بيئة عمل آمنة وصحية، مع استشراف المخاطر الجديدة المرتبطة بالتكنولوجيا والتحول الرقمي والأنماط الجديدة للعمل، وربط قضايا الصحة والسلامة المهنية بأجندة التكيّف مع التغير المناخي في بيئات العمل. ونشر ثقافة الوقاية والسلامة والصحة المهنية عبر حملات إعلامية عربية مشتركة، ودورات تدريبية وورش عمل متخصصة.

- **بناء القدرة على الصمود في سوق العمل**

عبر تطوير سياسات واستراتيجيات للاستجابة لأزمات النزاعات والكوارث والأزمات الاقتصادية، بما في ذلك برامج التشغيل المؤقت، وإعادة الإدماج المهني، وتثبيت شبكات الأمان الاجتماعي كجزء من منظومة الأمن الشامل التي تدعو إليها الرؤية. كما يمكن للمنظمة أن تسهم في تزويد منظومات الإنذار المبكر التي تقترحها الرؤية على مستوى الجامعة العربية بمؤشرات دورية عن أوضاع التشغيل والحماية الاجتماعية، بوصفها مؤشرات حساسة للأوضاع الاجتماعية والاقتصادية. كما تصدر منظمة العمل العربية التقرير العربي الدوري حول التشغيل والبطالة في الدول العربية (على سبيل المثال /التقرير التاسع-قيد التنفيذ) تحت عنوان :"أسواق العمل العربية في ظل التحولات الاقتصادية والاجتماعية" ويمثّل هذا التقرير أداة تشخيصية واستشرافية يمكن إدماجها ضمن منظومة المتابعة الدورية لتنفيذ الرؤية في بُعدها المتعلق بالأمن الاقتصادي والاجتماعي .

كما تقدم منظمة العمل العربية ضمن هذا الركن مبادرات عملية في مجالات: **تنمية مهارات رواد الأعمال لتعزيز النمو الاقتصادي، وأثر التغير المناخي على هجرة العمالة العربية**، بما يربط بين الأمن الاقتصادي والبيئي والمجتمعي.

2- العدل والعدالة

يركز ركن العدل والعدالة في الرؤية على تعزيز سيادة القانون، والحوكمة الرشيدة، وتكافؤ الفرص، وضمان توزيع عادل لثمار التنمية وتطوير نظم حماية اجتماعية شاملة تُعطي الإنسان مكانة مركزية في السياسات العامة .وتضطلع منظمة العمل العربية بدور محوري في هذا الركن من خلال:

(أ) معايير العمل العربية (اتفاقيات وتوصيات العمل العربية)

أصدرت منظمة العمل العربية إحدى وعشرون اتفاقية عمل عربية وعشر توصيات تشكّل دعامةً تشريعيةً وسياساتية للاسترشاد بها أحدثها: اتفاقية العمل العربية رقم (21)بشأن التوجية والتدريب المهني (معدلة)، واتفاقية العمل العربية رقم (20) والتوصية العربية رقم (10) لعام 2024

(ب) مراجعة تشريعات العمل الوطنية ومدى تو افقها مع معايير العمل العربية

مراجعة التشريعات الوطنية عبر لجنة الخبراء القانونيين، لتقييم مدى توافقها مع معايير العمل العربية، وتحديد الفجوات التشريعية وسُبل معالجتها، بما يرسخ مبادئ العدالة والإنصاف في الاستخدام، والأجور، وشروط وظروف العمل.

(ج) تعزيز الحماية الاجتماعية وشمول الفئات الأكثر هشاشة

- دعم إصلاح وتطوير نظم الحماية الاجتماعية لتشمل العاملين في الاقتصاد غير المنظم (الذين يمثلون نسبة كبيرة من القوى العاملة العربية)، عبر نماذج مبتكرة لمدّ مظلة التأمينات الاجتماعية لهذه الفئات بالتعاون مع وزارات العمل والشركاء الاجتماعيين في الدول العربية.
- دعم برامج القضاء على عمل الأطفال وخاصة أسوأ أشكاله ودمجهم في التعليم الأساسي والتقني والتدريب المهني ، انسجامًا مع توجه الرؤية نحو تنمية إنسانية شاملة .

(د) المساواة وعدم التمييز وتمكين المرأة والشباب والأشخاص ذوي الإعاقة

- صياغة استراتيجيات وسياسات وبرامج لمكافحة التمييز في الاستخدام والمهنة
- دعم مبادرات تمكين المرأة اقتصاديًا، وتعزيز مشاركتها في سوق العمل، وضمان مبدأ الأجر المتساوي مقابل العمل متساوي القيمة، وتوفير بيئة عمل آمنة وصحية، من خلال لجنة شؤون عمل المرأة العربية.
- تطوير السياسات والأطر التشريعية والبرامج الداعمة لدمج الأشخاص ذوي الإعاقة في سوق العمل، بما في ذلك التوظيف المدعوم، والتقنيات المساندة، والتحفيزات الموجهة للقطاع الخاص.

(هـ) تعزيز الحوار الاجتماعي ثلاثي الأطراف والعقد الاجتماعي الجديد
تستند المنظمة إلى تكوينها الثلاثي (حكومات – أصحاب عمل – عمال) لتعزيز الحوار الاجتماعي ومأسسته، والمساهمة في تنفيذ قرار القمة العربية الخاص باعتماد عقد اجتماعي عربي جديد يرتكز على الحوار الاجتماعي كسبيل لمستقبلٍ عادلٍ ومستدام، في انسجام مباشر مع وثيقة الرؤية العربية 2045.

(و) دعم القضايا العربية ذات الأولوية وفي مقدمتها قضية فلسطين

تواصل المنظمة إصدار تقرير سنوي حول المستوطنات الإسرائيلية وآثارها الاقتصادية والاجتماعية على أوضاع العمال وأصحاب الأعمال في فلسطين والأراضي العربية المحتلة، وتنظيم يوم للتضامن مع عمال وشعب فلسطين على هامش مؤتمر العمل الدولي، وحشد الدعم للصندوق الفلسطيني للتشغيل، وهو ما يجسد منظور الرؤية للعدالة كقيمة سامية وقضية عربية جامعة في آن واحد.

3- الازدهار والتنمية المتوازنة

تؤكد الرؤية العربية 2045 أن الازدهار والتنمية المتوازنة يقومان على نمو اقتصادي شامل ومستدام وتنمية بنية تحتية اقتصادية ورقمية متقدمة، وربط سياسات النمو بسياسات العدالة الاجتماعية بشكل يحمي حقوق

الأجيال الحالية والمقبلة، ويعزز جودة الحياة، ويستثمر الموارد بكفاءة. ويبرز دور منظمة العمل العربية في هذا الركن عبر:

(أ) تطوير الموارد البشرية ومواءمة التعليم والتدريب مع سوق العمل

- دعم إصلاح منظومات التعليم التقني والمهني وربطها بالتحولات القطاعية والرقمية والاقتصادات الواعدة، بما يتوافق مع الدعوة في الرؤية إلى اقتصاد معرفي قائم على الابتكار والمهارات. وقد قامت منظمة العمل العربية بتحديث الاستراتيجية العربية للتدريب والتعليم التقني والمهني 2023
- تحديث التصنيف العربي المعياري للمهن (2008) ليواكب الثورة الرقمية وتحولات أسواق العمل، وليتلاءم مع المهن الخضراء والرقمية والمستحدثة،
- بناء القدرات وتطوير المهارات وقد أقر مؤتمر العمل العربي في دورته 50 لعام 2024 **إعلان المبادئ بشأن مستقبل الموارد البشرية في ظل الثورة التكنولوجية**،كما أقرته القمة العربية التنموية الاقتصادية والاجتماعية في دورتها الخامسة /2025 ويدعو الإعلان إلى تبنّي سياسات تعليمية وتدريبية حديثة تواكب متطلبات الاقتصاد الرقمي وسوق العمل المتغير.
- إعداد برامج وأدلة إرشادية لسياسات التوجيه والإرشاد المهني، وتطوير أدوات لرصد احتياجات المهارات المستقبلية على مستوى القطاعات.

(ب) تعزيز التشغيل ورفع الإنتاجية

- تصميم وتنفيذ برامج تدريبية لتنمية المهارات ورفع الإنتاجية، ولا سيما في القطاعات ذات الأولوية (الطاقة المتجددة، الاقتصاد الرقمي،الاقتصاد الأخضر.....).
- دعم السياسات النشِطة لسوق العمل بما يضمن النمو "كثيف الاستخدام للعمالة"

(ج) تنظيم الاقتصاد غير المنظم والانتقال من الهشاشة إلى الاندماج

- دعم إعداد دراسات ووضع سياسات تقلل هشاشة العمالة وتوسع القاعدة التأمينية، بما ينعكس إيجابًا على الاستدامة المالية لأنظمة الحماية الاجتماعية وعلى العدالة في المنافسة الاقتصادية.
- دعم البرامج الوطنية التي تحفز الانتقال من العمل غير المنظم إلى العمل المنظم.

(د) منظمة العمل العربية بيت خبرة لدعم صناع القرار

يشـــتمل موقع المنظمة الالكتروني ومكتبة المنظمة الورقية والالكترونية على بيانات ودراســـات وتقارير وأدلة استرشادية وحقائب تدريبية، ونسخ إلكترونية للمطبوعات والوثائق على موقع المنظمة الالكتروني، ومكتبة أفلام وثائقية للندوات وورش العمل، بما يسهم في تزويد صانعي القرار وواضعي السياسات بمصادر موثوقة.

4- الابتكار والإبداع،

تعتبر الرؤية العربية 2045 أن الابتكار والإبداع شـــرط أســـاســـي لتحويل تحديات الثورة الصـــناعية الرابعة والخـامســـة والتحول التكنولوجي والرقمي إلى فرص للتنمية، **وقـد جـاء إعلان المبـادئ حول "تعزيز التنويع الاقتصـــادي والانتقال نحو الاقتصـــادات الواعدة" الذي أقرّته الدورة الحادية والخمســـون لمؤتمر العمل العربي ليؤكد أن الاقتصـــاد البرتقالي (الإبداعي) أحد هذه الاقتصـــادات الواعدة**، وفي هذا المجال، تضـــطلع منظمة العمل العربية بالأدوار التالية:

(أ) الاستراتيجية العربية لريادة الأعمال

أصـدرت منظمة العمل العربية الاسـتراتيجية العربية لريادة الأعمال والتي أقرها مؤتمر العمل العربي في دورته 51 لعام 2025 وسـيتم عرضـها على مجلس جامعة الدول العربية على مسـتوى القمة القادمة باعتبار ريادة الأعمال أحد المحركات الأساسية للنمو الاقتصادي، عبر:

- تعزيز بيئة الأعمال للمشروعات الناشئة والصغيرة والمتوسطة.
- تحفيز الاستثمار في القطاع الخاص، وربط منظومات التمويل بالابتكار.
- إدماج الشباب والنساء في سلاسل القيمة، ودعم حاضنات الأعمال والمسرّعات.

(ب) مواءمة التدريب وبناء القدرات والمهارات مع وظائف المستقبل

بإعادة توجيه برامج التدريب وبناء القدرات لتشمل المهارات الرقمية، ومهارات الاقتصاد الأخضر، والمهارات العابرة للقطاعات(Soft Skills) ، وإدماج موضوعات الذكاء الاصطناعي والتحول الرقمي في سياسات التدريب.

(ج) دعم التحول الرقمي في أسواق العمل والتوثيق والإعلام

تطوير منظومات حديثة للتوثيق الرقمي والمعرفة وربطها بمنصات العمل العربية، بما في ذلك منصات تفاعلية للبيانات، واستئناف العمل في تطوير الشبكة العربية لمعلومات أسواق العمل التي تحتوي لوحات متابعة لأسواق العمل، وأدوات تحليل مبنية على الذكاء الاصطناعي لدعم صناعة القرار.

(د) الاقتصاد الإبداعي والأنماط الجديدة للعمل

إدماج الاقتصاد الإبداعي والصناعات الثقافية والرقمية ضمن سياسات التشغيل، وبلورة مقاربة جديدة للأنماط الجديدة للعمل (المنصات الرقمية، العمل عن بُعد) بما يضمن حقوق العاملين ويشجع الابتكار.

5- التنوع والحيوية والتجدد الثقافي والحضاري

رغم أن الدور المباشر للمنظمة يتركز في الأركان الأربعة الأولى المذكورة أعلاه، إلا أن مجالات عملها تسهم أيضًا في الركنين المتعلقين بالتنوع والحيوية والتجدد الثقافي والحضاري، من خلال:

- تعزيز **التنوع** في سوق العمل عبر مأسسة الحوار بين أطراف الإنتاج الثلاثة، وإدماج مختلف الفئات في عملية الإنتاج، بما يعزز الحيوية المجتمعية والتماسك الاجتماعي.
- دعم **المحتوى العربي المتخصص** في مجالات العمل والتشغيل والحماية الاجتماعية ، وترجمة أحدث الإصدارات في مجالات عمل المنظمة إلى اللغة العربية وتطوير خطاب إعلامي يربط بين قيم العمل والإنتاج والعدالة الاجتماعية والهوية الثقافية العربية، بما ينسجم مع دعوة الرؤية إلى تعزيز الهوية الثقافية العربية ومكانة اللغة العربية على الصعيد العالمي.

ثانياً: منهجية منظمة العمل العربية لتفعيل الرؤية العربية 2045

استجابةً للطلب الوارد من الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، شرعت إدارات منظمة العمل العربية في إعداد تحليل متكامل لمدى اتساق برامجها الحالية والمستقبلية مع متطلبات تفعيل الرؤية العربية 2045 ضمن اختصاصاتها، نلخّصه في المراحل التالية :

1- الربط والتحليل

- **تحديد مجالات الإسهام المباشر** في الرؤية، وهي: سياسات التشغيل، تنمية المهارات، الحماية الاجتماعية، الحوار الاجتماعي، تنظيم الاقتصاد غير المنظم، ريادة الأعمال والابتكار، الإعلام الهادف
- **تقييم البرامج القائمة** وقياس مدى اتساقها مع الأركان الأربعة الأساسية ذات الصلة للرؤية، وتحديد نقاط القوة (الخبرة التراكمية، الشبكة الواسعة من الشركاء، الهيكلية الثلاثية للمنظمة (حكومات، أصحاب عمل، عمال)
- تحليل احتياجات الدول العربية في مجالات العمل والتشغيل والحماية الاجتماعية في ضوء التحولات في عالم العمل التي ترصدها الرؤية لإدراجها في خطة العمل القادمة.

2-التخطيط

- **تحديد حزمة برامج ومشروعات ذات أولوية في خطط العمل السنوية**، على المديين المتوسط (2026–2030) والبعيد (2030–2045)، وربطها بالمبادرات التي تقترحها وثيقة الرؤية نفسها . وإدراجها في البرامج والأنشطة (التقارير، برامج الدعم الفني، الدورات المتخصصة، الندوات والمؤتمرات والمنتديات) بحيث تركز على مجالات مثل:

- سياسات التشغيل في ظل التحولات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.
- تنظيم الاقتصاد غير المنظم والتحول.
- الحماية الاجتماعية الشاملة وإدماج الفئات الهشة.
- التحول الرقمي في أسواق العمل والمنصات الرقمية.
- مهارات المستقبل والذكاء الاصطناعي والاقتصاد الأخضر والإبداعي.

3- التنفيذ والشراكات

- الربط بين المشروعات المقترحة والخطط السنوية للمنظمة وبرامج التعاون الفني مع أطراف الإنتاج الثلاثة في الدول الأعضاء.
- تعزيز الشراكات مع المنظمات العربية والإقليمية والدولية (الإسكوا، منظمة العمل الدولية،منظمة التعاون الإسلامي، المنظمات العربية المتخصصة، وغيرها من المنظمات ذات الصلة)، لتعبئة الموارد المالية والفنية وتفادي الازدواجية وهدر الإمكانات.

4- المتابعة والتقييم

رفع **تقارير دورية** للأمانة العامة لجامعة الدول العربية حول مستوى التقدم ومدى مساهمتها في تقريب الفجوة بين الواقع الراهن والأداء المستهدف في الرؤية، وتتقاطع مع آليات الرصد التي تضعها جامعة الدول العربية للرؤية 2045

ثالثاً: حزمة مبادرات ومشروعات تقترحها منظمة العمل العربية في إطار الرؤية

استجابةً لطلب الأمانة العامة لجامعة الدول العربية بشأن تقديم مرئيات عملية حول كيفية تحويل الرؤية العربية 2045 إلى برامج قابلة للتنفيذ، تقترح منظمة العمل العربية حزمة متكاملة من المبادرات والمشروعات، تُنفَّذ بشكل تشاركي بين إداراتها المعنية (التنمية البشرية والتشغيل، الحماية الاجتماعية، الإعلام والتوثيق

والمعلومات، العلاقات الخارجية والتعاون الدولي)، على أن تشكّل هذه الحزمة الإطار التنفيذي لمساهمة المنظمة في تفعيل الرؤية ضمن اختصاصاتها.

1- **إدراج الرؤية العربية 2045 كبند دائم على جدول الأعمال السنوي لمؤتمر العمل العربي بعد عرضها على مجلس الإدارة و إقرارها من المؤتمر العام القادم.**

بعد إقراره من المؤتمر العام يُدرج كبند دائم سنوي على جدول أعمال مؤتمر العمل العربي.

وتُقدِّم المنظمة في إطار هذا البند تقريرًا سنوياً عن متابعة تنفيذ منظمة العمل العربية للرؤية 2045، يتضمن ما تحقق من أهداف وتستعرض أبرز المخرجات والسياسات والأدوات التي تم تطويرها.

2- **مشروع تحديث وتفعيل "التصنيف العربي المعياري للمهن"**

تعمل المنظمة على تحديث وتفعيل التصنيف العربي المعياري للمهن، ليشمل المهن الرقمية ومهن الذكاء الاصطناعي والاقتصاد المعرفي،و المهن الخضراء، والمهن المستحدثة. وربط التصنيف العربي المعياري للمهن: بأنظمة التعليم والتدريب التقني والمهني و بمعلومات أسواق العمل الوطنية والعربية، وبمسارات التوجيه والإرشاد المهني، وتهيئته ليكون **أداة عربية مرجعية للاعتراف المتبادل بالمؤهلات والمهارات** بين الدول العربية، ومنصة داعمة لتنظيم تنقل العمالة العربية في إطار الرؤية 2045.

3- **مقترح خطة تنفيذية للاستراتيجية العربية لريادة الأعمال**

تحويل الاستراتيجية العربية لريادة الأعمال 2025 إلى **خطة تنفيذية عملية** عبر برامج ومشروعات، ترتكز على المحاور الآتية:

- **تطوير البيئة التشريعية والتنظيمية** لريادة الأعمال بما يسهّل تأسيس الأعمال واستدامتها.
- **تطوير آليات التمويل المبتكرة** (التمويل الأصغر، صناديق الاستثمار في المشروعات الناشئة، الضمانات الائتمانية)، بالتعاون مع مؤسسات التمويل العربية والإقليمية والدولية.
- **توسيع الخدمات الحكومية** (احتضان، إرشاد، تسويق، استشارات متخصصة) لدعم رواد الأعمال، خاصة الشباب والنساء، وربطهم بسلاسل القيمة المحلية والإقليمية.
- **تعزيز الثقافة الريادية** عبر برامج بناء القدرات، والمحتوى الإعلامي،
- تنفيذ هذه الخطة بالتعاون مع المنظمات العربية والإقليمية والدولية ذات الصلة، بما يضمن اتساقها مع مبادرات الرؤية في مجالات الاقتصاد المعرفي والاقتصاد الإبداعي والاقتصادات الواعدة.

4- حزمة فعاليات حول الذكاء الاصطناعي ومستقبل وظائف العمل

ستعمل المنظمة بالتعاون مع المنظمات العربية والاقليمية والدولية على برنامج متكامل يضم مسارات بحثية وتدريبية وحوارية حول الذكاء الاصطناعي وتحولاته وتأثيراته على سوق العمل، يهدف إلى:

- **تحليل أثر الذكاء الاصطناعي والتحول الرقمي** على هيكل الوظائف والمهن في الدول العربية، وتحديد المهن المهددة، والمهن الناشئة، واحتياجات المهارات المستقبلية.
- إعداد **أدلة إرشادية لاستخدام الذكاء الاصطناعي في سوق العمل** بشكل مسؤول، بما يضمن حماية حقوق العمال، واحترام الخصوصية والبيانات.
- دعم **تطوير سياسات التدريب وبناء القدرات** نحو مهارات المستقبل (المهارات الرقمية، المهارات الخضراء، المهارات الريادية، المهارات الناعمة)، مع التركيز على فئات الشباب والنساء والعاملين المهددين بفقدان وظائفهم.
- تعزيز **الحوار الاجتماعي** بين الحكومات وأصحاب العمل والعمال حول سُبل إدارة الانتقال العادل لتحولات سوق العمل الناتجة عن الذكاء الاصطناعي، بما يتماشى مع أركان الرؤية العربية 2045 المتمثلة في الأمن والأمان، والإنصاف والعدالة، والابتكار والإبداع.

5- تنظيم منتدى دوري رفيع المستوى حول "مستقبل العمل العربي في إطار الرؤية العربية 2045"، تحت مظلة الجامعة العربية وبالتعاون مع شركائها الاقليميين والدوليين، تتولى منظمة العمل العربية الإعداد الفني له. يكون منصة حوار اجتماعي تُحال مخرجات المنتدى وتوصياته إلى مؤتمر العمل العربي والمجالس الوزارية العربية المختصة، بما يعزز الاتساق بين المسارات القطاعية المختلفة للرؤية.

6- إعداد الاستراتيجية العربية للسلامة والصحة المهنية

تعمل المنظمة، في إطار اختصاصها، على صياغة استراتيجية عربية للسلامة والصحة المهنية **لتعزيز بيئة عمل آمنة وصحية** تدعم تحقيق ركني الأمن والأمان والازدهار والتنمية المتوازنة في الرؤية، وذلك من خلال:

- إعداد أدلة استرشادية عربية للصحة والسلامة المهنية تراعي:

• المخاطر المناخية (الإجهاد الحراري، الكوارث الطبيعية، ظروف العمل مع تغير المناخ).

• المخاطر المرتبطة بالتحول الرقمي والأنماط الجديدة للعمل (العمل عن بعد، العمل عبر المنصات الرقمية، العمل المرن).

- تصميم وتنفيذ برامج تدريب متقدمة لمفتشي العمل والكوادر العاملة لدى أطراف الإنتاج الثلاثة، مع تطوير برامج تدريب عن بُعد.

- تنظيم ندوات تفاعلية منتظمة (لقاءات خبراء، مجموعات عمل، لتبادل أفضل الممارسات والدروس المستفادة)

7- **تحديث "الاستراتيجية العربية للإعلام والاتصال في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية وقضايا العمل"**

إعادة صياغة الرؤية المستقبلية للإعلام العربي في مجال قضايا العمل والتنمية الاقتصادية والاجتماعية، بحيث يُعاد تموضعه كأداة رئيسة لدعم تفعيل الرؤية العربية 2045، مع تضمين المفاهيم المستجدة مثل "التحول الرقمي"، و"قيمة العمل والإنتاجية"، و"العدالة الاجتماعية"، وإبراز دور المنصات الرقمية ووسائل الاتصال الحديثة في نشر ثقافة العمل اللائق وترسيخ مبادئ المشاركة والإنصاف والعدالة الاجتماعية. كما تهدف الاستراتيجية المحدَّثة إلى بناء شراكات لإنتاج محتوى توعوي وتفاعلي موجَّه للشباب والنساء والفئات الأكثر هشاشة، وإعداد حملات إعلامية تواكب التحولات في أسواق العمل وتدعم الانتقال العادل نحو الاقتصاد الرقمي وغيره من الاقتصادات الواعدة.

الخاتمة:

إن منظمة العمل العربية، انطلاقًا من دستورها وميثاقها وأهدافها في دعم العمل العربي المشترك في مجالات التنمية والتشغيل، وعلاقات العمل، والحماية الاجتماعية، وترسيخ الحوار الاجتماعي، وتوسيع الشراكات العربية والاقليمية والدولية وتعزيز دور الإعلام في خدمة قضايا العمل والعمال تؤكد استعدادها الكامل لتسخير خبراتها التراكمية وبرامجها ومشروعاتها لدعم تنفيذ الرؤية العربية 2045، وتحويلها إلى مسار عملي ملموس ينعكس على حياة العمال وأصحاب العمل والمجتمعات في الدول العربية.

وتأمل المنظمة أن تسهم هذه المرئيات المقترحة في بلورة الدور المنشود للمنظمة ضمن الخطة التنفيذية للرؤية العربية 2045، وفي تعزيز التكامل بين أركان الرؤية الستة وبين أهداف التنمية المستدامة2030 ، مع استشراف ما بعد 2030 وصولًا إلى عام 2045.

مقترح إطار لتفعيل تطبيق الرؤية العربية 2045

(الوثيقة الخاصة بالمنظمات العربية المتخصصة)

أولاً: المقدمة:

في أعقاب اعتماد خارطة الطريق المستقبلية "الرؤية العربية 2045" بوصفها الإطار الاستراتيجي الشامل لتعزيز مسيرة العمل العربي المشترك وتوجيه بوصلته نحو آفاق جديدة من التكامل والنهضة، تتجه الجهود في المرحلة المقبلة إلى تحويل طموحات هذه الرؤية إلى واقع ملموس، عبر تنفيذ منظم ومتدرج لمبادراتها ومشروعاتها الاستراتيجية.

يولي معالي الأمين العام لجامعة الدول العربية اهتمامًا خاصًا لضمان التفعيل الفعّال للرؤية العربية 2045، وقد أصدر توجيهاته الملزمة لتعميم هذا التفعيل على جميع مجالات العمل العربي المشترك، بما في ذلك مؤسساته وأجهزته المتخصصة، تأكيدًا على الالتزام الجماعي بتحقيق أهداف الرؤية.

وفي هذا الإطار، تأتي هذه الوثيقة المعنونة بـ "الإطار التوجيهي لتفعيل تطبيق الرؤية العربية 2045"، التي أعدّتها كل من إدارة التنمية المستدامة والتعاون الدولي وإدارة المنظمات والاتحادات العربية، لتكون مرجعًا استراتيجيًا وإطارًا إجرائيًا متكاملًا يوجّه جهود المنظمات العربية المتخصصة نحو القيام بدور فاعل ومحوري في دعم وتفعيل تنفيذ الرؤية، وتسريع خطوات التحول العربي المنشود حتى عام 2045.

ثانياً: مرجعية الإطار:

- تم اعتماد وثيقة "الرؤية العربية 2045: تحقيق الأمل بالفكر والإرادة والعمل" في الدورة الخامسة للقمة العربية التنموية: الاقتصادية والاجتماعية في بغداد، بتاريخ 17 مايو 2025، وذلك كوثيقة استرشادية لوضع وإعداد استراتيجيات وبرامج الخطط الوطنية للتنمية المستدامة في الدول العربية.

- بحسب مذكرة مكتب الأمين العام رقم 3197 بتاريخ 2025/10/14 كلف معالي الأمين العام لجامعة الدول العربية إدارة التنمية المستدامة والتعاون الدولي (نقطة الاتصال المعنية بالرؤية داخل الأمانة العامة) بالتنسيق مع إدارة المنظمات والاتحادات العربية، لطلب مرئيات المنظمات العربية المتخصصة لدورها في تنفيذ الرؤية العربية 2045، وموافاة الأمانة العامة بهذه المرئيات في أقرب فرصة، وعلى أن يدرج أيضاً هذا الموضوع على جدول أعمال الدورة القادمة للجنة التنسيق العليا للعمل العربي المشترك.

- قامت كل من إدارة التنمية المستدامة والتعاون الدولي وإدارة المنظمات والاتحادات العربية في إطار تنفيذ توجيه السيد الأمين العام لجامعة الدول العربية المشار إليه أعلاه، بإعداد هذه الوثيقة المعنونة بـ "الإطار التوجيهي لتفعيل تطبيق الرؤية العربية 2045"، الموجهة للمنظمات العربية المتخصصة.

ثالثاً: خلفية موجزة حول الرؤية العربية 2045:

الرؤية العربية 2045 هي خارطة طريق تعبر عن الأمل في مستقبل مشرق تتحقق فيه آمال شعوب المنطقة العربية أفراداً ومجموعات. رؤية تنهض بالهمم، وتفعل الطاقات وتحفز على العمل المشترك والتعاون الإقليمي .

هي طموح جماعي استراتيجي، يجمع البلدان العربية، قيادات ومواطنين على مسار منطقة لها وزنها وتأثيرها، وتتمتع بالقوة والمسؤولية. وتتسم بالفعالية على الصعيد الدولي وتنعم بالأمن والأمان والاستقرار والعدل والعدالة. واقتصادات يحركها النمو المتوازن والمستدام. وتكرس التعاون والتضامن الإقليمي. وتحافظ على استدامة الموارد الطبيعية والبيئية، وتستفيد من ثروتها البشرية، وتواكب أحدث التطورات التكنولوجية والتقنيات البازغة، وتعتز بتراثها الثقافي الثري، وبتنوعه وانفتاحه وتجدده الحضاري وتحقق الرخاء المشترك بحلول عام 2045.

على مرمى هذا الطموح، عالم عربي أفضل أساسه الثقة في طاقاته البشرية وفي مستقبل اجياله وتعكس الرؤية الرغبة والآمال الجمعية في الاستقرار والازدهار والرفاهية مرتكزة على هوية راسخة وثقافة غنية، وقيم جامعة، وسكان يتآزرون في نسيج متماسك وثروة إنسانية مبدعة ومبتكرة، وإمكانات وموارد طبيعية كبيرة .

وتنطلق الرؤية العربية 2045 من القناعة بمزايا التضامن العربي، وتعطي الأولوية لاحتياجات الدول والشعوب العربية وتوجهاتها، وتتسق مع الخطط والرّؤى الوطنية وتتكامل معها من منظور ملكية الشباب للمستقبل.

تتألف الرؤية العربية 2045 من ستة أركان مترابطة وهي: 1- الأمن والأمان 2- العدل والعدالة 3- الابتكار والإبداع 4- الازدهار والتنمية المتوازنة 5- التنوع والحيوية 6- التجدّد الثقافي والحضاري.

تمثل هذه الأركان أولويات تعبر عن آمال واحتياجات دول المنطقة ومجتمعاتها على المستوى الفردي والجماعي والمؤسسي، وتقوم على تفعيل دور كافة أصحاب المصلحة. وتتكامل هذه الأركان وتترابط ركائزها ومحاورها، بحيث لا يمكن تحقيق أي منها منفردًا. فمن المستبعَد، مثلًا، تصور منطقة عربية تبتكر وتزدهر من دون توفر الأمان والعدالة.

الأركان الستة للرؤية العربية 2045

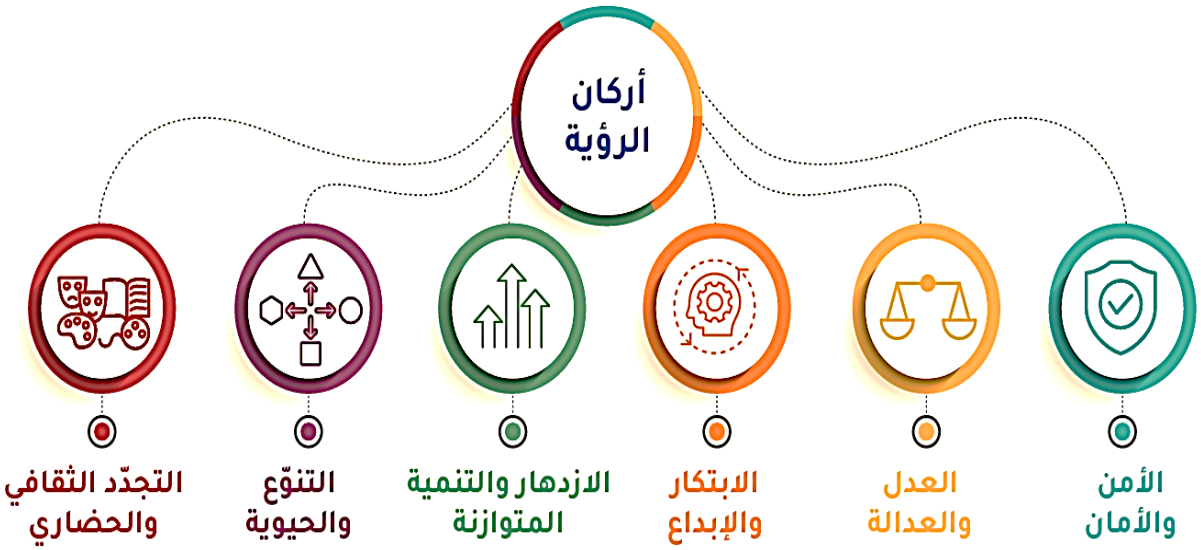

وقد اشتملت وثيقة الرؤية العربية 2045 على موجز بأهم المبادرات والمشاريع المقترحة للرؤية العربية 2045. يتضمن هذا الموجز المبادرات والمشاريع المقترحة التي تخص كل هدف استراتيجي وركن من أركان الرؤية 2045. وتمثل بمجموعها آليات وأساليب وطرائق لتنفيذ هذه الرؤية. وتتطلب المبادرات والمشاريع الاستراتيجية المقترحة إجراء دراسات تفصيلية بالتنسيق الكامل مع المجالس الوزارية المتخصصة ومؤسسات العمل العربي المشترك ذات الاختصاص.

رابعاً: مخطط توضحي لارتباط المنظمات العربية المتخصصة بأركان الرؤية العربية 2045:

تقوم المنظمات العربية المتخصصة بدور محوري في تفعيل العمل العربي المشترك في مختلف المجالات بحسب تخصصاتها، وبالتالي حتماً سيكون هناك ارتباط قوي بين نطاق عمل تلك المنظمات مع تم التطرق إليه في الرؤية العربية 2045. يبين الشكل أدناه مخطط توضيحي لارتباط نطاق عمل نماذج من منظمات عربية متخصصة بالأركان الستة للرؤية العربية 2045.

مخطط ارتباط نطاق عمل نماذج من منظمات عربية متخصصة بالأركان الستة للرؤية العربية 2045

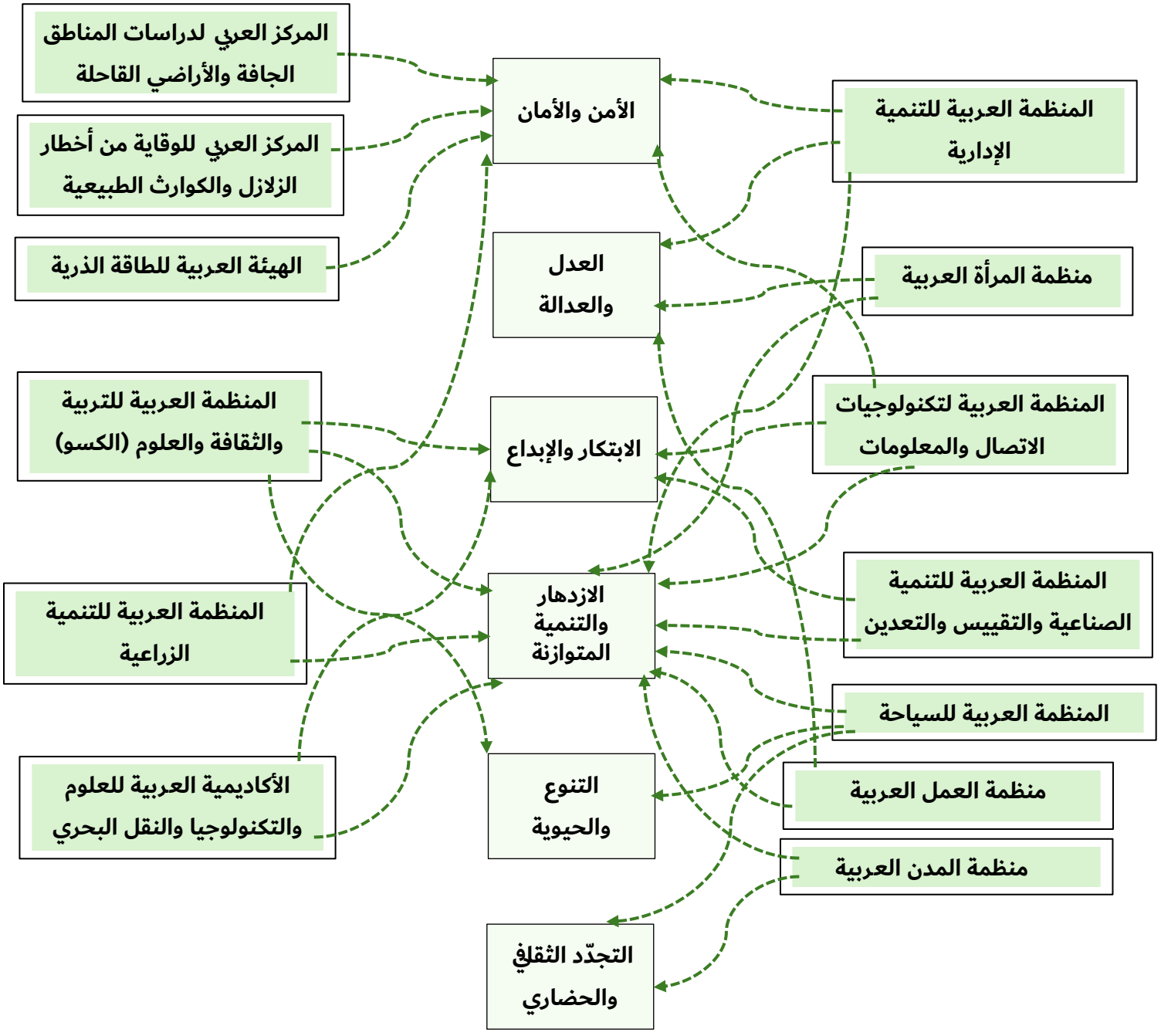

المنظمات العربية التمويلية مثل: الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، وغيرها

ترتبط هذا المنظمات بجميع الأركان

خامساً: الإجراءات المطلوبة من المنظمات العربية المتخصصة في إطار تفعيل تطبيق الرؤية العربية 2045:

يتطلب من كل منظمة القيام بالإجراءات الآتية في إطار تفعيل تطبيق الرؤية العربية 2045:

1. القراءة المتأنية لوثيقة "الرؤية العربية 2045: تحقيق الأمل بالفكر والإرادة والعمل" من قبل منتسبي المنظمة. علماً تتوافر نسخة الكترونية من هذه الوثيقة في صفحة إدارة التنمية المستدامة والتعاون الدولي على موقع جامعة الدول العربية في الشبكة العنكبوتية.

2. القيام بعملية الربط والتحليل - بحسب ما هو موضح في الجدول أدناه - وإعداد تقرير الربط والتحليل المطلوب بموجب هذه العملية.

3. القيام بالعملية التخطيطية - بحسب ما هو موضح في الجدول أدناه - وإعداد خارطة الطريق المطلوبة بموجب هذه العملية.

4. رفع تقرير الربط والتحليل وخارطة الطريق إلى إدارة المنظمات والاتحادات العربية بجامعة الدول العربية، والتي ستقوم بدورها إلى رفعها للجنة التنسيق العليا للعمل العربي المشترك.

5. الأخذ بملاحظات لجنة التنسيق العليا للعمل العربي المشترك إن وجدت فيما يتعلق بتقرير الربط والتحليل أو خارطة الطريق.

6. التنسيق مع إدارة المنظمات والاتحادات العربية بجامعة الدول العربية، حول اعتماد لجنة التنسيق العليا للعمل العربي المشترك لخارطة الطريق المقترحة.، والانطلاق نحو تنفيذها بعد الاعتماد.

7. القيام بعملية المتابعة والتقييم - بحسب ما هو موضح في الجدول أدناه - وإعداد التقارير والأعمال المطلوبة بموجب هذه العملية.

8. إدراج الرؤية العربية 2045 كبند دائم على جدول أعمال الجمعية العامة أو المؤتمر العام للمنظمة، بما يشمل المجالس الوزارية المتخصصة التي تتولى المنظمات أمانتها الفنية.

عمليات تفعيل تطبيق الرؤية العربية 2045 ومخرجاتها
فيما يخص المنظمات العربية المتخصصة

م	العمليات	البيان
1	**الربط والتحليل**	▪ تقوم كل منظمة بتحديد جوانب ارتباطها بالرؤية العربية 2045 بحسب نطاق اختصاصها. حيث تقوم أولا بإعداد مخطط توضيحي لارتباط المنظمة مع أركان الرؤية، ثم تقدم المسوغات المتعلقة بكل جانب من جوانب الارتباط. ▪ بناءً على مخطط الارتباط ومسوغاته، يتم إجراء تحليل وعصف ذهني لتحديد الآتي: ○ كيف يمكن توجيه وتكييف الأعمال والأنشطة الحالية للمنظمة نحو تفعيل الرؤية العربية 2045؟ ○ ما هي مبادرات ومشاريع الرؤية التي يمكن أن تساهم المنظمة بتفعيل تنفيذها؟ ▪ إعداد تقرير توضيحي يبين جوانب الارتباط ونتائج التحليل.
2	**التخطيط**	▪ استناداً لنتائج تقرير الربط والتحليل، يتم إطلاق عملية التفكير التخطيطي بكيفية ومتطلبات إسهام المنظمة في تفعيل تطبيق الرؤية العربية 2045. ▪ وضع خارطة طريق حول اسهام المنظمة في تفعيل تطبيق الرؤية العربية 2045. وتكون مرفقة ببيان للتكاليف الإضافية المتوقعة ومصادر التمويل المقترحة.
3	**المتابعة والتقييم**	▪ رفع التقارير الدورية المتعلقة بمتابعة وتقييم تنفيذ خارطة الطريق. ▪ التحديث والتطوير المستمر لخارطة الطريق بما يشتمل تطبيق المعالجات والإجراءات التصحيحية لمسار تنفيذ خارطة الطريق.

الرؤية العربية 2045

" في طريق تحقيق الأمل بالفكر والعمل "

الرؤية

الرؤية العربية 2045 طموحٌ جماعي استراتيجي، يجمع البلدان العربية، قيادات ومواطنين، على مسار منطقةٍ لها وزنها وتأثيرها، وتتمتّع بالقوة والمسؤوليّة، وتتّسم بالفعالية على الصعيد الدولي، وتنعم بالأمن والأمان والاستقرار، والعدل والعدالة، واقتصاداتٍ يحرّكُها النّمو المتوازن والمستدام، وتكرّس التعاون والتضامن الإقليمي، وتحافظ على استدامة الموارد الطبيعية والبيئية، وتستفيد من ثروتها البشرية، وتواكب أحدث التطوّرات التكنولوجية والتقنيات البازغة، وتعتزّ بتراثها الثّقافي الثّري، وبتنوُّعه وانفتاحه وتَجَدُّده الحضاريّ، وتُحَقِّق الرَّخاء المُشترك بحلول عام 2045.

وعلى مرمى هذا الطموح، عالمٌ عربيّ أفضل، أساسُهُ الثقة في طاقاته البشرية وفي مستقبل أجياله. وتعكس الرؤية العربية 2045 الرغبة والآمال الجَمْعِيَّة في الاستقرار والازدهار والرفاهية، مرتكزةً على هوية راسخة، وثقافة غنية، وقيم جامعة، وسكان يتآزرون في نسيج متماسك، وثروة إنسانية مبدعة ومبتكرة، وإمكانات وموارد طبيعية كبيرة.

المنهجية

انطلقت الإسكوا وجامعة الدول العربية في بلورة هذه الرؤية الطموحة والواقعية من قناعاتهما بأهمية التكامل والتعاون والتواصل على المستوى الإقليمي، مسترشدتَين بميثاقي الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية وقراراتهما والخطط والأجندات التنموية العالمية، بما في ذلك خطة التنمية المستدامة لعام 2030 و"ميثاق المستقبل"، بالإضافة إلى احتياجات وتوجهات الدول العربية المتمثلة في القرارات الصادرة عن القمم والاجتماعات الوزارية العربية وعن دورات الإسكوا الوزارية ولجانها المتخصّصة.

ويستند النَهج الذي اعتمدته الإسكوا وجامعة الدول العربية إلى القناعة بالعلاقة التكاملية بين الحقوق المدنية والسياسية، والحقوق الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، والفردية والجماعية، والتنمية والسلام. ويهدف إلى تضييق مساحات الخلاف، وتوسيع مساحات التلاقي من خلال حوارات واستشارات جَمعَت الخبراء والشباب والمشاركين من مختلف مناحي الحياة وأثمرت هذه الرؤية.

وقد ارتكزت الإسكوا وجامعة الدول العربية في إعداد هذه الرؤية على تحليل اتجاهات التغيير الكبرى في الاقتصاد والمجتمع وبناء المؤسسات الفاعلة والبيئة في المنطقة العربية وبلدانها. ووضعتا في متناولهما مجموعةً متنوّعةً من الأدوات المعرفية والإحصائية، منها ما يعتمد على تقنيات بازغة مثل الذكاء الاصطناعي، مع الاستفادة من أفضل الممارسات والخبرات الدولية في مجال إعداد الرؤى

الإقليمية. وتضمّنت المنهجية المعتمدة في مشروع الرؤية العربية 2045 الربط بين أدبيات التكامل الإقليمي والممارسة العملية بما تفرضه من تحديات وفرص. وسَعَت الرؤية العربية إلى استشراف المستقبل المبني على الأدلة والاستفادة من نتائج وخلاصات الجهود والرؤى السابقة.

الشكل 1. موجات التغيير الكبرى في عالمنا

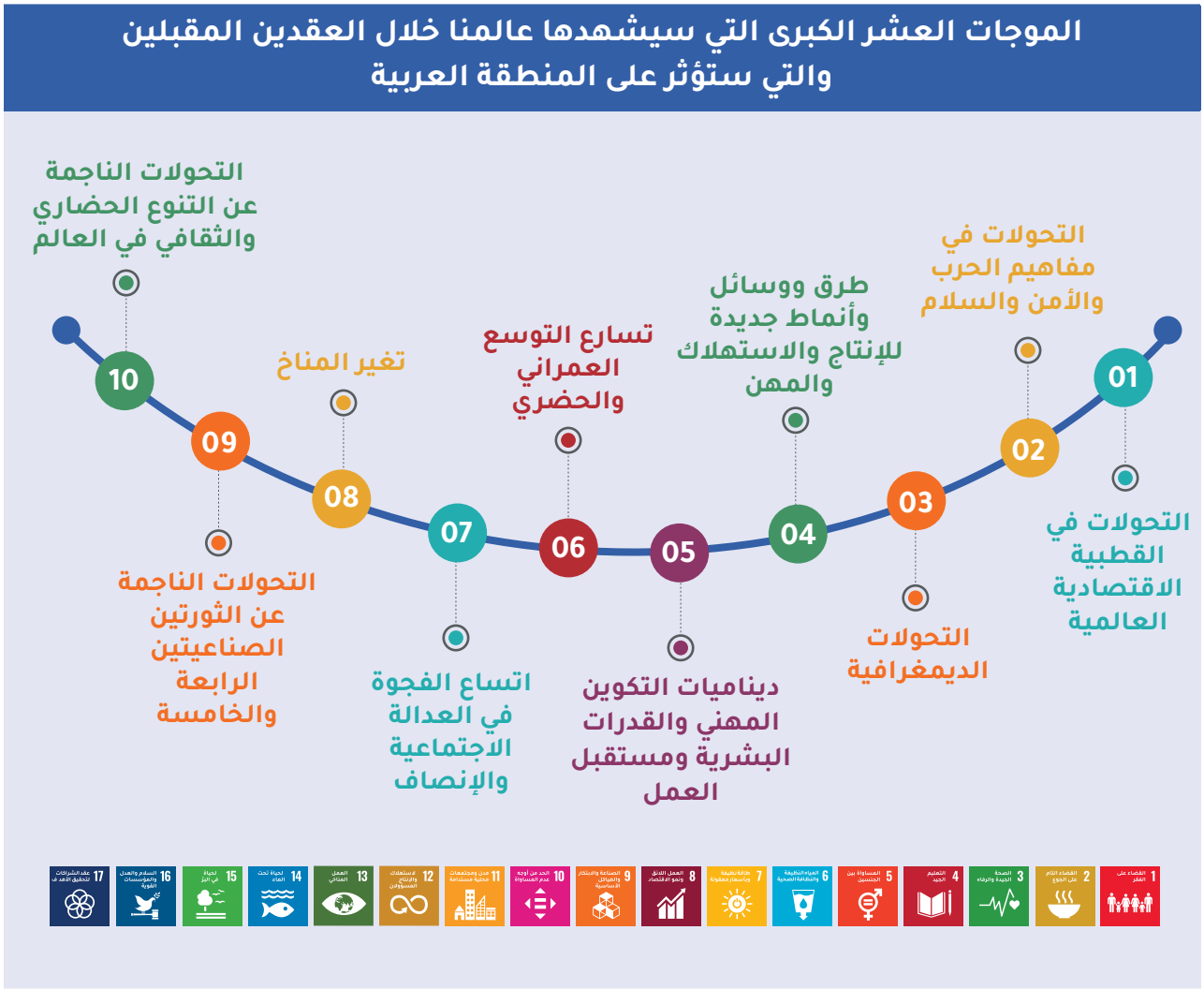

وخلال العمل على الرؤية العربية 2045، جرى تحليل تجارب تكتلات إقليمية أخرى في أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية والدول الإسكندنافية وغيرها، مثل منتدى التعاون الاقتصادي لدول آسيا والمحيط الهادئ، ورابطة أمم جنوب شرق آسيا. وتركز الخطط الاستراتيجية لهذه التكتلات الإقليمية على تعزيز التعاون في ثلاثة محاور: التعاون الاجتماعي والثقافي، والتعاون الأمني والسياسي، والتعاون الاقتصادي.

واعتمدت الإسكوا وجامعة الدول العربية منهجية حوارية قائمة على مشاركة ممثلي الهيئات الشعبية والنقابية والبرلمانية والمحلية وغيرها، وتشاركية إذ يُؤخذ

فيها برأي كل شخص مشارك في الحوار أو خلال عمر المشروع، وشاملة أي تعتمد نظرة كلية غير مجزّأة، وذلك بهدف تحديد تطلّعات المجتمعات العربية وآمالها بمزيد من الدقة. ومن أجل تحديد ملامح الرؤية وأركانها، كان لا بدّ من التحقق والتيقن من هذه الرؤية بعد التشاور مع الخبراء والمهنيين وغيرهم من ذوي الخبرة والاختصاص من مختلف الدول العربية.

وفي هذا الإطار، لا بدّ من الإشارة إلى منهجية تحديد الأداءات المستهدفة التي استندت إلى المقارنة مع واقع التكتلات الإقليمية الأخرى، وهي مستهدفات مستقاة من مؤشرات ودلائل ذات ثقل وتحظى بتوافق دولي حولها وقد أدرجتها العديد من دول المنطقة في خططها الوطنية بحيث لا تكون عبئاً إضافياً في المتابعة.

وقد ازداد الاهتمام باستخدام أدوات الثورتين الصناعيتين الرابعة والخامسة، بما فيها دراسة مصادر البيانات الضخمة ووسائل التواصل الاجتماعي والذكاء الاصطناعي في مجال صنع السياسات. وتتمثل الفائدة الرئيسية لهذه المصادر في توفير مؤشرات اجتماعية واقتصادية أساسية تساعد على رصد وفهم آثار السياسات والمبادرات.

الشكل 2. الثورات الصناعية الخمس

أركان الرؤية

من أجل تحديد ملامح الرؤية وأركانها، تم التشاور مع الخبراء وشرائح المجتمع المختلفة بما فيها المهنيون، ومنظمات المجتمع المدني، ومراكز الدراسات والفكر، وغيرهم من ذوي الخبرة والاختصاص من مختلف الدول العربية.

وانطلاقاً مما تقدم، ومن الاتّجاهات الكبرى التي يُتوقَّع لها أن تؤثّر على المنطقة والعالم، جرى تحديد ستة أركان للرّؤية العربية 2045. ومثّلت هذه الأركان أولوياتٍ تعبّر عن آمال واحتياجات دول المنطقة ومجتمعاتها على المستوى الفردي والجماعي والمؤسّسي، وتقوم على تفعيل دور كافة أصحاب المصلحة، بما في ذلك القطاعان العام والخيري وكذلك القطاع الخاص، بحيث تجد المنشآت الصغيرة والمتوسطة هامشاً للنمو في ظل بيئة وقوانين مشجّعة على الاستثمار. ويكون لمؤسسات الدولة قدرات وكفاءات تلبّي طلبات الشعوب وطموحاتها مع درجات أقل من البيروقراطية والمكتبية. وتشمل أركان الرؤية العربية ما يلي: الأمن والأمان، العدل والعدالة، الابتكار والإبداع، الازدهار والتنمية المتوازنة، التنوّع والحيوية، التجدّد الثقافي والحضاري. ويحقق الرّبط المتين بين هذه الأركان أهداف هذه الرؤية وغاياتها في منطقة عربية يشعر فيها كلُّ شخص بالطمأنينة والأمل في المستقبل. وتتكامل هذه الأركان وتترابط ركائزها ومحاورها، بحيث لا يمكن تحقيق أي منها منفرداً. فمن المستبعد، مثلاً، تصوّر منطقة عربية تبتكر وتزدهر من دون توفر الأمان والعدالة. ويتقاطع ركنا التنوّع والحيوية والتجدّد الثقافي والحضاري مع جميع أهداف التنمية المستدامة، وأركان الرؤية الأخرى، ما يسهم في تعزيز المجتمعات، ودعم الابتكار، وتعزيز التنمية الشاملة التي تضمن تحقيق مستقبل أكثر ازدهاراً وعدالةً وأمناً واستدامةً للجميع.

الشكل 3. أركان الرؤية

نحو منطقة عربية تنعم بالأمان والمساواة، تبتكر وتزدهر، وتعتزّ بتنوّعها وتجدّدها الثقافي والحضاري

جامعة الدول العربية

منظمة العمل العربية

ARAB LABOR ORGANIZATION

1965

مؤتمر العمل العربي

الدورة الثانية والخمسون

52

جمهورية مصر العربية | 13 - 20 سبتمبر / أيلول 2026